



طريق الشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

أخبار وتقارير	أخبار وتقارير	معاليات	كتابات
2 أيها المتنفذون الحاكمون.. انتم العلة!	4 اشكالية تهريب الاموال المنهوبة واستردادها	7 هل الانتخاب فرض تشريعي أم خيار؟	9 الحزب الشيوعي العراقي يستحق اسمه

لبرنامج «يحدث في العراق»

أبو التمن: توضيح اسباب مقاطعتنا للانتخابات هو هدف حملتنا الاعلامية

بغداد. طريق الشعب

ضيف المركز الإعلامي للحزب الشيوعي العراقي، ضمن الحلقة الأسبوعية لبرنامج «يحدث في العراق» الذي يبث على صفحته في فيس بوك، عضو المكتب السياسي للحزب الرفيق د. عزت أبو التمن، للحديث عن «الاحزاب المقاطعة للانتخابات وحققا في التعريف بموقفها».

ملايسات الاحتجاز

وقال الرفيق أبو التمن إنه «ضمن حملة مقاطعة الانتخابات التي أقرها الحزب الشيوعي العراقي، نشطت منظمات الحزب في بغداد والمحافظات في توضيح موقف الحزب منها للمواطنين، الى جانب ما تقوم به وسائله الاعلامية المتنوعة».

واضاف أن «هذا النوع من النشاط ليس جديدا على الشيوعيين، بل هم من يستثمرون فترات مشاركتهم في الانتخابات سابقا في التحرك بين المواطنين للتعريف بسياسة الحزب ومواقفه وبرامجه». وكان الرفيق أبو التمن تعرض الأربعاء الماضي للاحتجاز في مدينة المحمودية جنوبي بغداد، من قبل قوة تابعة للجيش، أثناء قيادته حملة تعريف بمقاطعة الانتخابات، الهدفة الى الإصلاح الحقيقي والتغيير، وقطع الطريق على التشويهات التي تقوم بها قوى المحاصصة والفساد.

توضيح الموقف

وقال أبو التمن إن مفرزة عسكرية تابعة للجيش، اعترضت حملتهم التي شملت سوق ناحية الرشيد التابعة لقضاء المحمودية، مضيفا أن «مفوض الاستخبارات العسكرية (عرفنا ذلك لاحقا) بادر الى السؤال عن ماذا نوزع؟ تقدمت انا للحديث معه وأجبته اننا من الحزب الشيوعي، نوزع فولدرات توضّح موقفنا من الانتخابات القادمة. أعطيته الفولدر وشرحت له من نحن ولماذا نوزع الفولدر. وعندما استفسر عن الجهة التي نعود اليها أظهرت له اجازة الحزب الرسمية وكذلك عرفته بنفسي



الشيوعيون يواصلون رفع شعار «مقاطعة الانتخابات»

6-7

يستحقه في المجالس التشريعية، وبضمنها التزوير والقانون الانتخابي المجحف والمفوضية غير المستقلة التي بنيت على اساس المحاصصة». واكد سعي الحزب الى ان تكون الانتخابات «رافعة للتغيير، اي للخلاص من منظومة المحاصصة والفساد ولازاحة جميع المسؤولين الذين اوصلوا العراق الى حافة الهاوية. نريد انتخابات تكون جسرا الى التغيير، الى حياة يستحقها شعبنا بعدما قدم ما قدم من تضحيات جسيمة».

الانتخابات لا تليي الطموح

واكد أن «كثيرا من المواطنين لا يريدون هذه الانتخابات لأنها لا تليي طموحاتهم، ونحن اعلنا مقاطعتنا لها لاسباب الت اعلاها مرات ومرات». وتابع أن «اللقاءات المباشرة مع المواطنين والاستماع الى آرائهم ومعاتاتهم، تساعد الحزب في بلورة

مواقفه وسياسته استنادا الى الفكر الذي يتبناه». وأردف أبو التمن أن الشيوعي العراقي «لا يثقف ضد الانتخابات او يحرض على مقاطعتها. فالشيوعيون ناضلوا عقودا من اجل الديمقراطية، التي من اركانها الانتخابات، وقدمن التضحيات الجسام من اجل دولة مدنية ديمقراطية. وقد شارك حزبنا في جميع الانتخابات السابقة على رغم كل الكوابح التي كانت تحول دون حصوله على ما

وخلص أبو التمن الى أن ما تقوم به منظمات الحزب في بغداد من جولات اعلامية وتعليق الشعار الرئيسي للحملة «لا مشاركة في انتخابات في ظل السلاح المنفلت والمال الفاسد والتزوير» يثبت من جديد تمسك الشيوعيين بالنضال من اجل عملية انتخابية ديمقراطية، تؤدي الى التغيير السلمي اعتمادا على ابناء الشعب العراقي وجماهيره ال كادحة بصورة خاصة.

لن نكون شهود زور

وطبقا للرفيق أبو التمن، فإننا «لن نشارك في انتخابات تكون فيها شهود زور على إعادة انتاج نفس القوى التي اوصلت البلاد الى ما هي عليه الان».

بلاغ صادر عن الاجتماع الأول للمجلس التشاوري للقوى والحركات التشريعية معاً لإحياء ذكرى تشرين

تحت هذا الشعار وبحضور (19) تسعة عشر ممثلاً عن حركات تشريعية ونقابات ومنظمات واحزاب مدنية ديمقراطية، وعدد من عوائل شهداء الانتفاضة، تم عقد الاجتماع الأول للمجلس التشاوري للقوى والحركات الوطنية، في العاصمة بغداد، وذلك عصر يوم الجمعة الموافق 17 / ايلول / 2021.

تركز الاجتماع على دراسة السبل والآليات الكفيلة بإحياء الذكرى الثانية لانتفاضة تشرين المجيدة، التي تُعد واحدة من أهم الصفحات المشرقة في تاريخ العراق السياسي الحديث، والتي أظهرَ فيها شعبنا - بكل مكوناته - للعالم حرصه على إعلاء الهوية الوطنية الجامعة، وتوقه للحرية والكرامة والعدل الاجتماعي، عبرَ شعارات، مثلت صرخة مدوية إزاء الأداء الفاشل، والطريقة السيئة التي تدار بها الدولة العراقية، والقائمة على أساس التحاصص والتغنام الطائفي والعرقي.

وقد أجمعَ الحضور على أن الانتفاضة مستمرة في الوجدان والضمير الجمعي لشعبنا، تجسدت وبشكل جلي، في عدد كبير من التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية، التي لم تنقطع أو تتوقف، وفي جميع محافظات البلاد المنتفضة، التي لا تزال تطالب الى اليوم بضرورة: تغيير النظام السياسي الفاشل، والكشف عن قتلة المتظاهرين، ومحاسبة الفاسدين، والعمل على استرداد أموال الشعب المنهوبة.

كما وجَّهَ المجلس التشاوري نداءً الى جميع الشرفاء من أبناء شعبنا وقواه الوطنية الحيَّة، وجميع الحركات التشريعية الأصيلة، ووفاءً لكل دماء شهدائنا الزكية، بضرورة: الاستعداد الجاد والتهيؤ للمشاركة الواسعة في الفعاليات الاحتجاجية المتنوعة، والتي سيتم تنظيمها والإعلان عنها قريباً - وفي أوقاتها المناسبة - وعلى مساحة الوطن، وخاصة محافظات المنتفضة، مؤكداً في ذات الوقت أهمية الحرص على سلمية الاحتجاج، ووحدة المطالب والخطاب، وضرورة البقظة والحذر للتصدي لكل الممارسات غير المسؤولة، التي قد تصدر عن جهات مشبوهة، ومَن تسول لهُ نفسه العبث بأرواح شبابنا وشتابنا المنتفضين، عبر العمل على حرف مسار الاحتجاجات السلمية، والسعي لإغراقها بالدماء...

لذا نهيي بأبناء شعبنا الأهمية القصوى، لوحدة العمل والخطاب والكلمة، وخلق البديل السياسي المنشود لإدارة البلاد بشكل حضاري رشيد.

بغداد 18 أيلول 2021

نانسي بيلوسي تنتقد الرأسمالية: لم تخدم اقتصادنا كما ينبغي

واشنطن. وكالات

دعت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، أمس الاول السبت، المسؤولين الحكوميين إلى «مواصلة تحسين الرأسمالية التقليدية» مشيرة الى أن النظام الاقتصادي الأمريكي الحالي أدى إلى انتشار عدم المساواة.

وقالت بيلوسي في حديث افتراضي مع مركز أبحاث «تشاتام هاوس» في لندن: «الرأسمالية هي نظاما في امريكا، هي نظاما الاقتصادي، لكنها لم تخدم اقتصادنا كما ينبغي.. وما نريد القيام به ليس الابتعاد عنها، ولكن تحسينها والتأكد من أنها تخدمنا»

وشجبت بيلوسي التحول التدريجي في العقود الأخيرة من مفهوم «رأسمالية أصحاب المصلحة» الذي كان يسمح بارتفاع أجور كل من المديرين التنفيذيين والعمال على أساس الإنتاجية، إلى مفهوم «رأسمالية المساهمين» الذي تتجاوز فيه مكافآت المديرين التنفيذيين غو أجور العمال.

وكانت بيلوسي قد شكلت في حزيران الماضي لجنة لدراسة قضايا التفاوت الاقتصادي والعدالة في النمو، وتم تكليفها بتقديم توصية بالإجراءات المطلوبة لمعالجة عدم المساواة في الثروة. وأوضحت بيلوسي قائلة: «لا يمكن أن يكون لدينا نظام يتحقق فيه نجاح البعض من استغلال العمال واستغلال البيئة وغيرها، وعلينا تصحيح ذلك».

عالم بلا عدالة !

جائحة كورونا ما زالت تهدد حياة الملايين في كل بقاع العالم . وفيما لم تحصل دول الا على كميات محدودة جدا من لقاحات هذا الوباء الفتاك، فان دولا أخرى قد بدأت فعلا باعطاء الجرعة التعزيزية الثالثة لمواطنيها، وأيضا امتدت اللقاحات لتشمل الأطفال . وبلدنا العراق لم تزد فيه نسبة الملحقين عن ١٨ في المائة، في حين في دول أخرى قد تجاوزت ال ٧٠ في المائة.

رامد الطريق

ورغم نداءات منظمة الصحة العالمية بضرورة توفر قدر من العدالة في توزيع اللقاحات، ومطالبتها بان لاتقل نسبة الملحقين عالميا عن ٢١ في المائة من سكان الكرة الأرضية في نهاية السنة الحالية، فما زال التفاوت كبيرا ومقلقا.

وفي هذا السياق أشار استشاري الأوبئة في منظمة الصحة العالمية الى ان ” ٧٠ في المائة من جرعات لقاحات كورونا ذهبت الى عشر دول في العالم فقط، بسبب سوء توزيع اللقاحات عالميا.”

وهنا يبرز السؤال عن دور الأمم المتحدة ومنظماتها وغيرها من المنظمات الإنسانية والمدافعة عن حقوق الانسان عبر العالم.

ويبقى مطلب النضال من اجل عالم تسوده قيم العدالة والمساواة على جدول العمل ولا يسقط بالتقادم!

وطن حر وشعب سعيد

TAREEK AL SHAAB

يومية
سياسيةwww.iraqicp.com
tareekalshaab@gmail.com

طريق الشعب

يُصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير مفيد الجزائري. الإدارة والتحرير بغداد - ساحة الاندلس ص.ب 55429

التحرير: 07809198542 الإدارة: 07709807363 التوزيع: 07904297133 الإعلانات: 07902147060

رقم الإعتماد في نقابة الصحفيين 599. مسجلة بدار الكتب والوثائق برقم 59 لسنة 1974. الطباعة: دار الرواد المزدهرة

فقدان موظف في مفوضية الانتخابات «في حوزته بيانات انتخابية»

بغداد - طريق الشعب

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يوم أمس، عن فقدان احد موظفيها، وبحوزته بيانات انتخابية في بغداد. وأظهرت وثيقة للمفوضية اطلعت عليها "طريق الشعب"، ان "علي أحمد، الموظف العقد بمركز اليوسفية، فقد من يوم الجمعة الماضي، وكان بحوزته بيانات انتخابية"، مبينة أنه "بحسب الاتصال من قبل ذويه حيث تم تكليفه بتحديث حاسبة القطع بمكتب المحافظة، وبعد انجاز العمل المكلف به، لم يتم تسليم الحاسبة والهارد للمركز، والذي كان بحوزته، فيما تم تبليغ جميع الجهات الامنية بالفقدان، من قبل ذوي الموظف".

ضحايا الإرهاب يتظاهرون في الموصل

تصعيد احتجاجي لأصحاب العقود في الكهرباء



بغداد - طريق الشعب

تواصلت الفعاليات الاحتجاجية في عدد من المحافظات، للمطالبة بتوفير فرص العمل وصرف أجور أصحاب العقود والأجور اليومية، الذين أقدم عدد منهم على التظاهر امام فروع توزيع دوائر الكهرباء، مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم.

تصعيد لذوي العقود

واغلق العشرات من أصحاب العقود دائرة فرع توزيع كهرباء محافظة ذي قار، مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم.

وقال المتظاهر مرتضى سلام لـ"طريق الشعب"، ان "الحكومة وعدتنا بالتثبيت على ملاك وزارة الكهرباء، لكن وزارة المالية ترفض ذلك"، مشيرا الى "تقاضيهم اجورا زهيدة تزيد من معاناتهم في ظل الظروف الاقتصادية الحالية".

وفي محافظة البصرة، أغلق المحتجون مقر شركة توزيع كهرباء المنطقة الجنوبية وعددا من المحطات في المحافظة.

وطالب المحتجون في المحافظة، وزارة المالية بالموافقة على طلب وزارة الكهرباء، بتثبيت أصحاب العقود الذين مضى على خدمتهم أكثر من خمسة عشر عاماً، منوهين الى ان "رفض المالية تثبيتهم دعاهم الى تصعيد موقفهم المطالب بحقوقهم المشروعة".

اعتصام مفتوح

ويواصل أصحاب العقود العاملون في فرع هيئة التقاعد في المحافظة، إضرابهم عن العمل وغلق باب الدائرة أمام المراجعين، مطالبين بالتعاقد معهم وفق قرار مجلس الوزراء رقم 315.

ونظم عدد من الخريجين الذين ظهرت أسماؤهم في قوائم الاحتياط خلال تعيينات عام 2019 وقفة

احتجاجية، في ساحة الحرية وسط البصرة، مطالبين بإكمال إجراءات تعيينهم. وأشار الخريجون الى أنَّ عددهم 47 مدرسا ومعلما جامعيًا وكاتبًا لم يتم إكمال إجراءات تعيينهم.

الى ذلك، نظم عدد من أصحاب العقود في محافظة المثنى، وقفة احتجاجية مطالبين باحتساب رواتبهم، وفقاً للجدول المعتمد عند التعاقد معهم، فضلاً عن صرف الفروقات المالية المتأخرة.

فيما دخل اعتصام خريجي كليات الزراعة في المحافظة شهره الثاني، أمام مبنى مديرية الزراعة، مطالبين بتحقيق الوعود التي قطعت لهم بالتعاقد

معهم. وبدأ عدد من خريجي كليات الهندسة بتنظيم اعتصام أمام مصرفى السماوة، لمطالبة وزير النفط بإصدار الأوامر الإدارية الخاصة بالتعاقد معهم للعمل في المؤسسات النفطية.

تظاهرات للمهندسين

في الاثناء، نظم العشرات من خريجي كلية الهندسة في محافظة ميسان، وقفة احتجاجية أمام محكمة استئناف المحافظة، مطالبين بفتح تحقيق على خلفية تعرض عدد منهم للتعنيف من قبل القوات الأمنية، خلال تظاهرة سابقة لهم.

وشدد المهندسون على ضرورة إيجاد فرص عمل لهم، وعدم تجاهل مطالبهم المشروعة.

احتجاج لضحايا الارهاب

في المقابل، نظم عدد من ضحايا الارهاب والعمليات العسكرية في محافظة نينوى، وقفة احتجاجية، امام مؤسسة الشهداء، مطالبين بحقوقهم التي ضمنها لهم قانون ضحايا الارهاب.

وتجمع عدد من ضحايا الارهاب والعمليات العسكرية امام المؤسسة، للمطالبة بصرف مبالغ التعويضات وقطع الأراضي.

في مناسبة اليوم الدولي للسلام

"طريق الشعب" تحاور رئيس المجلس العراقي للسلام والتضامن

لا بد من وضع قضية الجائحة كأولوية تشارك فيها شعوب الأرض".

تحسن نسبي

وفي ما يتعلق بالوضع السياسي للعراق على هامش المناسبة، أكد المتحدث أن "أحاديث كثيرة تقول إنه لم يتحقق شيء على صعيد صناعة السلام في البلاد، لكن هذا الكلام قد يكون غير دقيق. إن أزمة النازحين لم تعد كما كانت وقلت أعدادهم بنسب كبيرة، وهناك تقدم في ملفات أخرى، لكن السؤال الأهم هو هل كانت معالجة الملفات المتعلقة بالسلام كما يجب؟ وهنا لا بد من القول بأن الأمر لم يكن كما نريد، وكان بالإمكان عمل ما هو أفضل ولكن المحاصرة الطائفية ومواجهة الأزمات بطرق خاطئة فاقمتها وأطالت عمرها".

وأضاف أن "العراق لديه مشاكل عديدة ولكن يمكن القول ان الفترة الاخيرة شهدت بعض التغييرات التي قد لا تكون حاسمة ونهائية، لكنها حسنة ومباشرة بنفس الوقت، فدول عديدة ومن ضمنها في الاقليم بدت تتعاطى مع البلد بصورة جيدة، وهذا لا ينفصل عن الرؤية العالمية بشأن الشرق الأوسط وفشل المشاريع التدميرية فيها والتوجه بعد الجائحة لنهج جديد في المنطقة، إلا أن كل ذلك بالنسبة للبلد يبقى مرهونا بالاستفادة من هذه المتغيرات والاعتماد على الذات الوطنية والارادة الحقيقية لإيجاد ظروف الاستقرار والسلام للبلد والشعب".



بغداد - طريق الشعب

أجرت "طريق الشعب"، يوم أمس، حوارا صحفيا مع الدكتوراحمد ابراهيم، رئيس المجلس العراقي للسلام والتضامن، بشأن اليوم الدولي للسلام، والاحتفاء به على المستوى العالمي، وما له من خصوصية في ظل الاوضاع العراقية الراهنة.

دلالات جديدة للمناسبة

وخلال السنوات الماضية، كانت المنظمات الحقوقية والمهتمة بصناعة السلام تشدد في مناسبة اليوم الدولي للسلام على ضرورة وقف إطلاق النار والعنف ومواجهة ذلك عبر التعليم والتوعية والتعاون بين البشرية، للحد من النزاعات المسلحة.

وتأتي المناسبة هذه المرة مع ظهور فيروس لا يقل خطورة عن الحروب والنزاعات، حيث فرض متغيرات جديدة، مفادها بأن الجائحة هددت حياة الملايين في كل بقاع العالم دون تمييز.

ويقول رئيس المجلس العراقي للسلام والتضامن، إن المنظمة الدولية المعنية بالمناسبة، سلّطت الضوء للمرة الثانية خلال عامين على وباء كورونا، واعتبرت مهمة الخلاص منه من أكبر المهام التي تعمل البشرية على انجاحها؛ لاستتباب الأمن والسلام وهذا ما ركزت عليه بيانات المنظمات الدولية أيضا.

ويضيف أحمد ابراهيم، أن المنظمات والمهتمين بالسلام العالمي "يسعون بمناسبة اليوم الدولي للسلام لإيجاد سبل العمل المشترك من أجل التخلص من هذا الوباء، وإيضاح دوره في زيادة نسب

الوفيات والبطالة والفقر والكساد العالمي وانخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، وتضرر الكثير بسبب ذلك. كانت هناك إشارات مهمة إلى أن شعوب العالم اكتشفت أن الانظمة لم تكن في المستوى المطلوب من الأهلية لمواجهة الوباء بطريقة افضل مما يفترض، وأن أكثر من اربعة ملايين انسان توفوا ومئات الملايين أصيبوا وتحورات مستمرة بالجائحة ما زالت تهدد الكثير".

اضرار كبيرة

وبلغت ابراهيم إلى أن العراق "لا يختلف عن

الوزارة تكشف تفاصيل قرار العودة الى نظام العلمي والأدبي

مراقبون: أمزجة السياسيين تتحكم بمصير الطلبة

بغداد. طريق الشعب

رحبت أوساط معنية بإعلان وزارة التربية في الأسبوع الماضي، استحصالها موافقة مجلس الوزراء على إعادة العمل بالفرعين الأدبي والعلمي والغاء (التطبيقي والاحيائي)، اعتباراً من العام الدراسي 2022 - 2023.

وبحسب معنيين فإن العمل بنظام (التطبيقي والاحيائي)، جعل الكوادر التدريسية والطلبة يواجهون تحديات كبيرة، فضلاً عن ان البنى التحتية في العراق غير جاهزة للتعامل مع هكذا أنظمة، مؤكداً ان الوزارة لا تمتلك خطة استراتيجية للتعليم. وذكرت الوزارة في بيان طالعته "طريق الشعب"، ان القرار جاء بعد دراسة مستفيضة لتجربة (الاحيائي والتطبيقي)، فضلاً عن التشاور مع هيئة المستشارين في الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تمخضت تلك الرؤى عن اصدار قرار يقضي بالعودة الى الفرعين العلمي والادبي، وذلك للحفاظ على مسار العملية التربوية والسير بها نحو الاهداف المرسومة لها.

محاولات برلمانية

وقال النائب عن محافظة البصرة جمال المحمداوي، في بيان تلقى "طريق الشعب"، نسخة منه، ان هناك "حالة ارباك في العملية التربوية والتعليمية في ما يخص الدراسة الاعدادية"، معللاً ذلك بـ"القرارات غير الملائمة للوضع العراقي"، في إشارة الى النظام الاحيائي والتطبيقي الذي استحدثته الوزارة في العام ٢٠١٥ - ٢٠١٦.

وتابع المحمداوي قائلاً: "حاولنا اجراء معالجات من خلال لفت انتباه القائمين على وزارة التربية لخطورة هذا الموضوع ومدى تأثيره على مستقبل الاجيال القادمة، ودعونا عبر مخاطبات رسمية وبيانات ومؤتمرات صحفية لمعالجة الموضوع والغاء نظام الاحيائي والتطبيقي والعودة الى نظام العلمي والادبي". وكان مجلس النواب قد اصدر في عام 2019، قراراً بإلغاء العمل بنظام الاحيائي والتطبيقي في الفرع العلمي الاعدادى واستبداله بالنظام الدراسي المعتمد سابقاً اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. جاء ذلك بناءً على طلب مقدم من قبل 50 نائباً.

لكن وزارة التربية لم تلتزم بهذا القرار وبناءً عليه، بحسب المحمداوي "وجه مجلس النواب سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية للاستفسار عن اسباب امتناع الوزارة من تنفيذ القرار رغم

مرور مدة طويلة على إصداره، حيث قالت الوزارة أنها شكلت لجنة مشتركة بين وزارتي التربية والتعليم العالي لغرض بحث الموضوع". ودعا المحمداوي إلى "انشاء مجلس تنسيقي اعلى لشورى الرأي للتربية والتعليم في العراق للقضاء على الارباك في النظام التربوي والتعليمي، وان اي قرار مصيري يجب ان يخضع لمناقشات ترتقي بالمستوى التعليمي".

قرارات مرتبكة

من جهته، قال الناشط في اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق، حسين علي لـ"طريق الشعب"، إن "كثرة القرارات الصادرة من وزارة التربية وتقاطعها مع بعضها، وإلغاء القرارات التي اتخذت والعودة للعمل بقرارات قديمة، كلها تزيد من الارباك في العملية التعليمية". وأضاف أن هذه القرارات "تؤكد أن الوزارة لا تمتلك خطة استراتيجية للتعليم"، مشيراً الى أن القرارات التي تخص الحياة التربوية والتعليمية "بدأت تتبع المزاج السياسي للجهة التي تسيطر على الوزارة. وفي بعض الأحيان تأتي القرارات بما يناسب مصالح الأحزاب التي تدير الوزارة". وزاد أن "الوزارة عندما قررت تقسيم فرع العلمي الى تطبيقي واحيائي، تناسلت ان البنية التعليمية في البلاد تعاني من عدة أزمات على رأسها النقص الكبير في البنى التحتية، مع غياب

مع انطلاق الدوري الكروي الممتاز

اليوم.. افتتاح ملعب الحبيبية الدولي

بمواجهة بين الشرطة والطلبة

ملعب الساحر احمد راضي في الساعة الثالثة والنصف، فيما سيلعب زاخو ضيفه نوروز في لقاء شمالي خالص في الوقت ذاته. وضمن التوقيت عينه سيلعب نفط ميسان ضيفاً على فريق النفط في مباراة سيحتضنها ملعب الصناعة. أما المواجهة الاخيرة فستكون في تمام الساعة السادسة حيث سيلتقي النجف مع نظيره الديوانية.

مباريات الغد

وتقام يوم غد الثلاثاء خمس مباريات أيضاً حيث يلعب القوة الجوية مع القاسم، ويلعب نفط الوسط ضيفه سامراء، فيما سيلعب اربيل ضيفاً على الميناء ويلتقي أمانة بغداد مع الكهرباء. وستختتم مباريات الأسبوع الأول في مواجهة تجمع الزوراء مع الصناعة.

يشار إلى أن قرعة الدوري العراقي الممتاز لكرة القدم أقيمت



ملحوظ في المختبرات العلمية التي من شأنها ان تساعد الطلبة على استيعاب المادة".

تحديات في مواجهة الطلبة

الى ذلك، قال مدير ثانوية المتميزين في بغداد د. عبد الرسول فهد، إن "المدراس ومديريات التربية واجهت صعوبات في العمل بنظام الاحيائي والتطبيقي". و اضاف في حديث لـ"طريق الشعب"، أنه خلال خمس سنوات من تطبيق القرار لم تكن الامور تسير بشكل مريح مع الطلبة في ما يخص الامتحانات والمناهج. وزاد فهد أن "الرجوع عن الخطأ أفضل من الاستمرار عليه". وعذ مدير ثانوية زبونة أن هكذا قرارات تمثل "تخصصات إضافية داخل التخصص الواحد، وبالتالي يرهق ذلك العمل التربوي".

ويّن أن "الطالب في المرحلة الثانوية وتحديدأ ضمن الفرع العلمي يحتاج الى زيادة قاعدته المعرفية في كل العلوم، ويجب أن لا تختزل معرفته في جانب واحد، كما كان في السنوات الماضية".

واختتم عبد الرسول حديثه بأن على الحكومة أن تلتفت الى قضايا كثيرة في قطاع التربية والتعليم، ومن أبرزها الأبنية

قطاع بالغ الأهمية

ويتحدث المشرف التربوي الأقدم، ومدير امتحانات التعليم المهني السابق، حسين علاوي عن أهمية التعليم المهني واستفادة العراق منه في فترات سابقة، قائلاً: ان الهدف الرئيسي للتعليم المهني هو "إيجاد كادر وسطي في المعامل والمزارع وغيرها من مجالات الانتاج". ويقول علاوي لـ"طريق الشعب" انه "في العراق ولدت منذ فترات طويلة اعداديات الصناعة ومن ثم الزراعة ولاحقاً التجارة، لتتوسع التخصصات المهنية شاملة الحاسوب والبرمجيات وأقساماً عديدة. وتعتمد جميعها على ما يسمى بالعمود الفقري للتعليم المهني وهي الورش المدرسية"، لافتاً إلى ان "الورش تعتبر أساس نجاح هذا التعليم وتحقيق الغاية منه؛ ففي عام 1979 أسست شركة (زيلن) عشر إعداديات مجهزة بالورش المتكاملة بكل ادواتها العملية والنظرية وحتى ادوات الخدمة للمدرسين ولهذا نضج التعليم المهني في ذلك الوقت. وأصبح خرجو المدارس المهنية يعملون في قطاعات الدولة أو يتوجهون لفتح ورش العمل".

ويردف "لكن البلد شهد لاحقاً تراجعاً ملحوظاً في هذا القطاع، والسبب يعود إلى إهمال الورش والسرقة والتدمير التي تعرضت له بعد عام 2003". ويشير المدير العام إلى ان "التعليم المنهني حالياً يحاول النهوض وإعادة نشاط ورشه مجددا ولكن النتائج دون المستوى المطلوب. والأمور المؤسف أن مخرجاته باتت لا تلبي حاجة سوق العمل الذي يتحمل القاهون عليه مسؤولية ذلك بسبب النمط الاقتصادي الاستهلاكي السائد. فلا توجد معامل أو مصانع أو قطاع خاص حيوي للاستفادة من مهارات التعليم المهني، وتحتوت الغاية من الدخول إلى هذا القطاع الدراسي لغرض الحصول على الشهادة الإعدادية لا أكثر. وحتى الخريجون، لا يستطيع سوى 10 في المائة منهم، وهم الاول، إكمال دراستهم الجامعية بعد أن كانت النسبة 5 في المائة فقط".

ويواصل علاوي حديثه بأنه "قبل عام 2003 فكرنا كمختصين أن ننضج دور التعليم المهني بشكل أكبر، وأتينا بفكرة تسمى (التعشيق) والتي كانت ذات نتائج مجدية للبلد على الصعيد الدراسي والانتاجي"، مبيناً أن "فكرة التعشيق تقتضي التنسيق مع كافة الوزارات ومعاملا التي تشهد مشاكل فنية أو حاجات تخصصية، وأن لا تتعامل هذه الوزارات مع السوق لتلبية حاجاتها، وإنما تعتمد على طلبة واساتذة التعليم المهني، وأحدثت تلك التجربة نقلة مهمة وحققت نتائج رائعة بعدما زجت الطلبة بميدان العمل وضاعفت خبراتهم ومهاراتهم. ومثال على ذلك، قيام اساتذة وطلبة من التعليم المهني بتصليح كابسات لشركة الزيوت النباتية، كانت كلفة تصليحها آنذاك تتراوح بين 300 - 400 ألف دينار وهو مبلغ كبير، حيث أنجزت عملية تصليحها بحوالي 125 ألف دينار فقط. ويمكن للمرء أن يتخيل من هذا المثال أهمية دور التعليم المهني للبلد".

إدارة غير مختصة

وبلغت علاوي لـ"طريق الشعب"، إلى ان أبرز مشاكل قطاع التعليم المهني حالياً تتعلق بوجود "كوادر في وزارة التربية تدبر القطاع ولكنها غير مختصة به. بينما تغيرت الكفاءات السابقة التي كانت على دراية بالأمور. وأما الجانب الآخر فإن إدارة الدولة اعتمدت على التخصصية الميئة التي أنهت الصناعة والزراعة في القطاعين العام والخاص، وهذا أثر كثيراً على التعليم المهني لان مخرجاته أصبحت لا تجد مكاناً في سوق العمل. وحولت الإدارة الخاطئة للاقتصاد الكثير من طلبة هذا القطاع إلى خريجين غير ماهرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدارس المهنية كانت تنلقى في السابق تخصيصات مالية عبر المديرية

مشاكل إدارية وفنية

من جانبه، يقول جاسم حسين، التدريسي في إحدى المدارس المهنية ببغداد، إن هذا القطاع يواجه مشاكل كثيرة تتضمن "ضعف التنسيق بين الإدارات في مؤسسات التعليم المهني، وضعف تلك الإدارات على المستوى المدرسي أيضاً، مما يقلل الاستفادة من الموارد التدريبية المتاحة بشكل فقال".

ويوضح حسين لـ"طريق الشعب"، أن المدارس المهنية تعاني "ضعف التجهيزات، وتفتقر الورش إلى أدوات مهمة يجب أن تتوفر، ما يجعل فترات التدريب الصيفي في الكثير من الأحيان للطلبة غير مجدية، وتقتصر على الحضور لا أكثر. ومن المعرقلات أيضاً، عدم مراعاة احتياجات السوق المحلي عند إعداد برامج التعليم المهني. كما أنّ هناك نظرة سلبية للتعليم المهني مبنية على أساس أنه مخصص للفئة الأقل حظاً في المجتمع، إضافة لعدم وجود ضمان للحصول على عمل لخريجي المدارس والمعاهد المهنية والتقنية". ويضيف أن أية خطوات يمكن القيام بها لتعديل أوضاع التعليم المهني في العراق يجب أن تتضمن "إيجاد أساس سليم لنظام إداري للتعليم المهني، ويتم من خلاله التشبيك بين القطاعين العام والخاص. ويجب أيضاً إيجاد أو اعداد مناهج وبرامج تعليمية وتدريبية حديثة، وإعداد كوادر تدريبية وتعليمية مؤهلة من أجل تخرج أيدي عاملة مؤهلة، تلبي الحاجات الحالية والمستقبلية للسوق"، مردفاً "يجب إنشاء مراكز توجيه تابعة لمؤسسات ومعاهد ومدارس التدريب المهني؛ تهدف لمتابعة ومساعدة الطلبة الخريجين في الحصول على عمل بعد التخرج. وكذلك في تأسيس مشاريعهم الخاصة في حال رغبتهم في ذلك".

وينص نظام التعليم المهني رقم 6 لسنة 2016 والذي أقره مجلس الوزراء بعد تدقيقه من قبل مجلس شورى الدولة على ما يلي: "يهدف النظام إلى إعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً من خلال الدراسة النظرية والتدريب العملي والتطبيق الميداني لسد متطلبات سوق العمل أو مواصلة الدراسة في المجالات المهنية المختلفة. ويضم التعليم المهني مدارس مهنية من الفروع المهنية الصناعي والتجاري والزراعي والفنون التطبيقية والحاسوب وتقنية المعلومات وتكون مدة الدراسة فيها 3 سنوات بعد الدراسة المتوسطة تؤهل الطلاب المتخرجين بعد اجتياز الامتحانات المهنية العامة (البكلوريا) للالتحاق بسوق العمل أو الدخول في الكليات والمعاهد لإكمال دراستهم حسب اختصاصهم".

وبحسب القانون فإن "المديرية العامة للتعليم المهني تتولى إعداد المناهج الدراسية للمدارس المهنية وفق طبيعة كل فرع منها والاختصاصات التي يتضمنها، بما يضمن المهارات الأساسية وتنمية قدرات الطلاب العلمية والفنية".

ورغم وضوح الغرض من التعليم المهني وفقاً لمسودة النظام، أشر مكتب اليونسكو في وقت سابق وقائع خلافاً لما ذكر أعلاه، حيث يؤكد "انعدام التنظيم وغياب التنسيق بين إدارات الأنظمة الفرعية. وأن هذه البيئة تفتقر لإطار مؤسسي لتنظيم وتكامل وضمان نجاح المشاريع والبرامج التدريبية. ويؤدي ذلك في الغالب إلى مضاعفة في الجهود وعدم استخدام الموارد التدريبية الضئيلة بصورة فعالة. إضافة إلى ذلك، تساهم مركزية اتخاذ القرار في نظام التعليم المهني، وكذلك ضعف القدرات الإدارية على المستوى المدرسي، في عدم استخدام الموارد بشكل كفوء".

وقفة اقتصادية

إشكالية تهريب الأموال المنهوبة واستردادها

ابراهيم المشهداني

عقد في بغداد أخيراً مؤتمر دولي لمناقشة موضوع استرداد الأموال العراقية المنهوبة، التي تحولت بفعل فاعل وبطريقة من الطرق من الخزينة العراقية إلى البنوك والأسواق الخارجية. والفاعلون هنا هم الفاسدون وزبائنهم الذين استغلوا الثغرات في التشريعات العراقية النافذة، وضعف إجراءات الأمن الاقتصادي، وفشل الرقابة والإدارة الماليتين في متابعة حركة الأموال العراقية وتسريبها إلى الخارج.

ويؤخذ من تصريحات السيد رئيس الجمهورية عند لقائه بأمين عام الجامعة العربية والوفود المشاركة في المؤتمر، أن المشكلة الكبيرة التي تواجه العراق والكثير من دولنا هي مشكلة الفساد الذي ينخر منظوماتنا، كما أنه يمثل الاقتصاد السياسي للعنف والإرهاب، منوهاً إلى أن داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية اعتمد بشكل كبير على الفساد لإدامة نفسه. وقد كان مصيباً في التشخيص ولكن السؤال الصادم المرتبط بذلك هو: ما الذي منع الحكومات العراقية والسلطات الأخرى من إيقاف ظاهرة الفساد التي زحفت على جميع مفاصل الدولة، وإيقاف تهريب أموال الشعب العراقي لتستوطن في الخارج؟

والواقع إن التراكم المالي في العراق كان يعاني من إشكاليات عدة، الأولى تتعلق بالانفتاح على حركة رؤوس الأموال بسبب القرار الذي اتخذته الحاكم الإداري الأمريكي بربر في عام 2004. فخلال الأعوام 2005-2016 أدى خروج رؤوس الأموال متأثراً بعوامل نقدية وأمنية وسياسية، إلى عجز في الحساب المالي، وهي الإشكالية الأولى في إخراج الأموال المنهوبة. والثانية تتمثل في إدارة نافذة البنك المركزي التي تحولت بقصد أو بدونها إلى وسيلة مشجعة على تهريب العملة تحت غطاء السياسة الاستيرادية التجارية غير المنضبطة. أما الثالثة فتكمن في ازدواجية الجنسية لمواطنين عراقيين فاسدين، ينتمون إلى أحزاب سياسية وتقلدوا مناصب وزارية ودرجات وظيفية خاصة، أتاحت لهم فرص تهريب الأموال التي سرقوها، والتنسيق مع شركات أجنبية أو شركات يمتلكها عراقيون بهدف الاستحواذ على العقود الحكومية، التي يتركز فيها الفساد المكثف بالأساس.

والاشكالية الرابعة وربما لأهم، هي أن تدوير رأس المال وتعظيم التراكم رافق تمويل التجارة الخارجية ذات الطابع قصير الأجل. والمشكلة هنا تكمن في التزام العراق باتفاقية صندوق النقد الدولي في ظل بيئة يصعب فيها تعريف رأس المال المالي المتدفق إلى الخارج، بحيث يصعب التمييز بين تمويل التجارة ضمن الحساب الجاري وانتقال رؤوس الأموال إلى الخارج ضمن الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتوافق مع كل هذه الإشكاليات أن الدبلوماسية العراقية فشلت في احتوائها والتحرك الجاد في الدول الموجودة فيها للبحث عن الأصول العراقية المهربة، واستغلال تشريعات تلك الدول والتنسيق مع الحكومة المركزية.

وعلى الرغم من قيام هيئة النزاهة بالتنسيق مع وزارة العدل العراقية والبنك المركزي وهيئة المساءلة والعدالة ودولياً مع الشرطة العربية والدولية (الانتربول /منظومة النشرات الدولية) ومكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة، تتناسب مع حجم الأموال المهربة التي تقدر بنصف الميزانيات للفترة الماضية، بسبب حجم الفساد المتنامي في الداخل وقلة البيانات عن أماكن الأموال المهربة.

لقد كنا نتطلع الى أن تتركز مناقشات المؤتمر والتوصيات التي تبنيت عنه على الأخذ بكل الإشكاليات التي ساعدت على تهريب الأموال والثغرات القانونية المساعدة لها، وأشكال الدعم لاسترداد تلك الأموال.

وتبقى الجهات العراقية مدعوة لاتخاذ التدابير الضرورية، ومنها التوسع في التحقيقات من قبل مؤسسات لها دراية بطرق الفساد وأشكاله الفردية والمنظوماتية، والاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعديل قانون مكافحة غسيل الأموال و تمويل الارهاب العراقي، بما ينص على تحديد السلطات التي تختص بتنفيذ طلب المساعدة القانونية، والتنسيق مع الشركات الاجنبية التي تتولى متابعة تنفيذ قرارات استرداد الأموال المنهوبة، شريطة صدور قرارات عراقية بآية بإدانة المجرم ناهب الاموال.

بغداد. طريق الشعب

مع اقتراب موعد الانتخابات واستمرار حدة المنافسة بوتيرة متصاعدة بين المرشحين، بدأت تظهر في الدوائر الانتخابية فوارق مالية كبيرة في الدعاية الانتخابية للمرشحين، وسط تساؤلات عن مصادر الأموال التي تدفعها الاحزاب الى مرشحين لدعم دعاياتهم.

وتعزو بعض الآراء هذه الفوارق إلى استخدام المال السياسي والعالم في هذه العملية، ما جعل منافسة المستقلين وغير المتورطين بالفساد أمراً بالغ الصعوبة لمنافسة من قمرس على تسخير أموال وممتلكات الدولة، من أجل مصالحه السياسية والانتخابية.

فوارق كبيرة بلا رقابة

ويقول الباحث في الشأن الانتخابي نصير مذكور، أن القدرات المتفاوتة بين المتنافسين على مقاعد الدورة البرلمانية القادمة، باتت تفرض مجموعة من الأسئلة، وفي مقدمتها "كيف تمول الجهات المنتفذة حملاتها الانتخابية؟".

ويشير مذكور خلال حديثه لـ"طريق الشعب"، إلى أن المشكلة في الانتخابات القادمة تكمن في أن القانون الانتخابي "لم يحدد بوضوح السقوف المالية التي يجب أن لا تتجاوزها حملات المرشحين. وهذا ما يتم العمل به في غالبية البلدان التي تتحلى بسعة نزيهة لنتائج انتخاباتها"، مبيناً أن إغفال الحدود المالية للإنفاق الانتخابية "يفسح المجال للجهات الفاسدة والمنتفذة بأن تستغل قدرات الدولة والمال السياسي من أجل توجيه بوصلة نتائج الانتخابات نحو مصالحها الضيقة. وهو أمر ليس بجديد، ولكن كنا ننتظر أن تتم معالجته في هذه المرة".

وحتى وقت قريب مضى أكدت المحدثات باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جمانة غلاي، في تصريح صحفي، أن "ملف الإنفاق الانتخابي لا يزال محل بحث وسجال بين كثير من المراقبين، مع عدم وجود آلية لتحديد كم الأموال التي يمكن للأحزاب استخدامها. وأن القانون العراقي لم يضع محددات على الصرف على الدعاية الانتخابية".

وبالعودة إلى مذكور، فإن إطالة فترة الحملة الدعاية بشكل مبالغ به "جاء وفق حسابات مدروسة، فهناك رأي سائد منذ أشهر بأن الانتخابات القادمة ستشهد عزوفاً ومقاطعة

لصناديق الاقتراع، وأن المتنفذين على دراية بأن الفترة التي تلت الاحتجاجات تختلف عما سبقها، فالسخط المجتمعي من القوى الحاكمة كبير، ولهذا تأتي هذه الفترة الدعاية الطويلة لكسب أكبر قدر ممكن من المؤيدين، ولتحطيم أي منافس جديد بواسطة القدرات الهائلة والمال السياسي الذي يمكن أصحابه من المطالبة في الإنفاق والاستمرار بالمنافسة حتى آخر لحظة، على العكس من الذين لا يد لهم مملفات الفساد والخراب المستمر منذ 18 عاماً".

العدالة الانتخابية

وفي المقابل، يعاني المرشحون المستقلون من الفوارق المالية الكبيرة، بينهم وبين مرشحي الاحزاب، ولكن الاحزاب القديمة حتى وان استخدمت الاموال فإن امكانياتها في اقناع الناخبين باتت صعبة.

ويقول المرشح المستقل للانتخابات، سجاد سالم، إن "الفوارق المالية موجودة بين مرشحي الاحزاب الحاكمة من جهة، والمرشحين المستقلين ومرشحين الاحزاب الناشئة من جهة أخرى".

ويضيف سالم أن "ما عمق الفوارق المالية بين المرشحين هو ان المفوضية لم تحدد سقفاً للإنفاق على الانتخابات، الامر الذي دفع الاحزاب لان تنفق بأريحية تامة على دعايتها الانتخابية بمبالغ كبيرة، واستثمروا اشياء كثيرة لتعزيز دعايتهم".

ويطالب سالم مفوضية الانتخابات أن "تلزّم المرشحين بسقوف مالية محددة لتحقيق العدالة

الانتخابية، وهذا من شأنه أي يمنع استخدام المال السياسي". ويشير الى أن "أصحاب المال والنفوذ تعتبرهم منافسين، ولا نتوقع ان يكونوا ذوي حظوظ عالية للفوز، حتى الاحزاب التي تدعي ان لها قواعد جماهيرية كبيرة، ففي نهاية المطاف سوف نراها تذهب صوب شراء البطاقات الانتخابية". وبحسب سالم فإن "هناك مرشحين مستقلين يعملون بجهد كبير، مستثمرين الفجوة الموجودة بين الاحزاب القديمة والناخبين، لان القوة القديمة حتى وان كانت تملك الاموال إلا انها يصعب عليها ان تفوز بقناعة الناخبين".

صراع غير أخلاقي

الباحث في الشأن السياسي، أحمد جميل التميمي، يؤكد أن جزءاً كبيراً من الحملة الانتخابية الحالية، يشهد صراعاً لا أخلاقياً بين القوى التي تريد السيطرة على الدوائر الانتخابية.

ويبين التميمي لـ"طريق الشعب"، أن الدورة البرلمانية القادمة من المتوقع أن تكون "دورة شيوخ العشائر والوجهاء الاجتماعيين، حيث أن أعضاء مجلس النواب القادمين لم يتم انتخابهم وفقاً لبرامجهم الانتخابية وقدراتهم في مجال التشريع والرقابة، وذلك نتيجة لقانون الدوائر المتعددة الذي فرض التشوّه الكبير، وبالإضافة إلى ذلك دخلت الجهات المنتفذة وحملة السلاح المنفلت في المنافسة، ويمكن تخيل ما ستفرزه نتائج الانتخابات القادمة".

ترحيل الموازنة.. خيار لا مفر منه

مستشار حكومي: توسع الانفاق قد يحدث "الكارثة"

الحكومة المقبلة لمناقشتها وارسلها الى البرلمان لاستكمالها".

موازنة مرحلة

ويقول الخبير الاقتصادي، صالح الهماش لـ"طريق الشعب"، إن "مجلس النواب الحالي لا يستطيع إقرار موازنة 2022، لان الانتخابات في الشهر العاشر، واننا قد نستغرق وقتاً طويلاً في اختيار الرئاسات الثلاث، لذا فإن إقرار الموازنة سوف يتعطل كثيراً".

ويعتقد الهماش أن "العجز سيبقى بحدود 29 تريليون دينار، لكن الفائض في المبيعات ممكن ان يسد جزءاً منه"، مشيراً إلى أن "مبدأ 1/12 سيكون حاضراً في موازنة العام القادم".

ويؤكد أن "الحكومة سوف تلجأ إلى الاقتراض، بنفس آلية موازنة عام 2021".

ويتوقع ان "يعمل البرلمان على موازنات تكميلية، او قرارات استثنائية يتخذها لمنح بعض الصلاحيات للحكومة الحالية بشأن مشاريع الاستثمار، اذا تأخر تشكيل الحكومة الجديدة". وذكر الهماش أن "الكل يتوقع عدم إقرار موازنة 2022، وهذا ما يرجح كفة ان تعتمد الحكومة العراقية على موازنة العام الحالي، وفقاً لمبدأ 1/12".

ومبدأ 1/12 يعني ان تنفق الحكومة اموالاً وفقاً لموازنة العام المنصرم، حيث ان ما انفقته في الشهر الأول من عام 2021 سوف تنفقه في الشهر ذاته من العام الذي يليه.

إقرار مشروط من جهته، أكد عضو اللجنة المالية البرلمانية جمال كوجر، ان تحرير الموازنة الاتحادية للعام المقبل، "ان يتحقق خلال الدورة البرلمانية الحالية، إلا في حالة واحدة"، مضيفاً أن "الحكومة تحدثت عن إعداد الموازنة الاتحادية للعام المقبل، لكنها لم تعمل على إرسالها إلى مجلس النواب، بغية مناقشتها والتصويت عليها، وبالتالي فلا تعلم أين وصلت مراحل إعداد الموازنة".

وقال كوجر في تصريحات صحفية، إن "وزارتي المالية والتخطيط في حال استكمال الموازنة فإنهما تعملان على إرسالها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها والتصويت عليها، أما حسمها داخل قبة البرلمان خلال هذه الدورة البرلمانية، فهو أمر صعب جداً".

وأضاف أن "إقرار الموازنة داخل قبة البرلمان يحتاج إلى مناقشات وقراءة أولى وثانية والتصويت عليها، ويستغرق ذلك مدة لا تقل عن شهر واحد في أفضل الظروف. وبالتالي فمع الظروف الحالية وقرب الانتخابات التي لم يتبق عليها الا اقل من شهر، فانه لا يمكن التصويت على الموازنة الا في حالة تأجيل الانتخابات إلى موعد اخر، وهو امر من المستبعد المضي به". وشدد على أنه "ما لم يتم تأجيل الانتخابات فإنه يستحيل على هذه الدورة البرلمانية استكمال مناقشات الموازنة، وسيتم ترحيلها إلى الدورة البرلمانية المقبلة وانتظار تشكيل



بسبب دخان المولدات والرماص العشوائي

العراقيون يحرمون من متعة النوم على السطوح

بغداد – وكالات

اندثرت اليوم في مدن العراق، عادة النوم القديمة فوق سطح المنزل خلال فصل الصيف. إذ هجرها الناس لأسباب عدة، أبرزها التلوث والضجة الصادرة عن مولدات الكهرباء الخاصة، إضافة إلى الخوف من التعرض لרصاصه تائهة في ظل تفشي ظاهرة الرمي العشوائي. ويُعرف العراق بأجوائه الحارة الجافة خلال الصيف، والتي جعلت عادة نوم الأهالي فوق سطوح المنازل حلًا مثاليًا حين يحل الليل. وكان العراقيون يرشون السطوح بالماء عند الغروب، من أجل لتلطيف الأجواء استعداداً لنيل قسط من النوم الهانئ. وقد استمرت هذه العادة حتى مع انتشار الطاقة الكهربائية في البلاد مطلع القرن العشرين، لكنها بدأت تتلاشى قبل أقل من عقدين بسبب مخاطر أمنية وصحية.

الهواء الطبيعي أفضل من الصناعي

يقول الكاتب والباحث التراقي جاسم الحسيني، أن "مدن العراق وبينها بغداد كانت حتى وقت قريب محاطة ببساتين وحقول زراعية، وكانت غالبية البيوت تضم حدائق مليئة

بالأشجار والورود، ما يخفف من حدة حرارة الصيف ويلطف الأجواء ويجعل النوم على سطح المنزل في ليل الصيف هانئاً ومحبباً". ويضيف في حديث صحفي، أنه "حتى بعد أن زودت المنازل بالكهرباء وأجهزة التكييف، بقي العراقيون يفضلون النوم فوق سطوح منازلهم، لأنه يولد لديهم شعوراً جميلاً، وهم يعتقدون بأنه يمنحهم صحة أفضل وسط نسيمات الهواء الطبيعي، وليس الهواء البارد الاصطناعي الذي تولّده أجهزة التكييف". ويربط الحسيني أسباب زوال هذه العادة المحببة بـ "التغيرات التي طرأت على العراق في ظل أزماته الأمنية والاقتصادية المتعاقبة منذ أكثر من 17 عاما، والتي دفعت المواطنين إلى التخلي عن الزراعة، ما تسبب في جفاف البساتين والمزارع، وصولاً إلى تحويل عدد كبير منها إلى أحياء سكنية. يضاف إلى ذلك تغيّر تصميم بناء البيوت من تلك الكبيرة والواسعة التي تضم حدائق وسطوحا لا تقل مساحة الواحد منها عن مائة متر، إلى صغيرة الحجم محاطة بسيّاح عال ولا تحظى بهواء منعش".

لكن الحسيني يصرّ، على غرار عراقيين كثر، على أنه يمكن تجاوز كل هذه الأسباب لو أن الأمان يعمّ السماء، وينتهي استخدام مولدات الكهرباء الخاصة.

لا أمان في السماء!

من جانبه، يقول فائز الغرباوي، أن أحفاده غالبا ما يسألونه عن سبب التخلي عن عادة النوم على السطوح، فيجيبهم بأنه "لا أمان في السماء". ويوضح في حديث صحفي، أن "السماء لم تعد آمنة بسبب إطلاق النار العشوائي الذي بات عادة منتشرة في عموم العراق، في ظل عدم تطبيق القوانين الرادعة". ويبيد الغرباوي عدم استعداده لفقدان فرد من أسرته. ويقول: "صحيح أن بيتي كبير وواسع ويتضمن سطحاً بمساحة 160 متراً، إلا أنني لا أحبذ أن ينام أفراد أسرتي على السطح مع استمرار ظاهرة إطلاق الرصاص العشوائي. عند الليل، وتخلّف أدخنة عمّاء الأجواء، وهديرًا مزعجا يتعارض مع سكّون الليل، ما يجعل النوم الهادئ على سطح المنزل أمراً مستحيلاً".

دخان المولدات يخنق الأنفاس

يعتبر مواطنون كثيرون أن الضجيج والتلوث اللذين تتسبب فيهما مولدات الكهرباء الخاصة، أحد أبرز الأسباب التي أجبرت العراقيين على التخلي عن عادة النوم على سطوح المنازل.

وبهذا الصدد تقول إيثار زايد، أن «أولادها الصغار يعانون حساسية شديدة وضيقا في التنفس إذا استنشقوا أدخنة ناتجة عن احتراق وقود»، مبيّنة في حديث صحفي، أن هذه الداخنة تنتشر في سماء مدن العراق نتيجة تشغيل عدد هائل من مولدات الكهرباء لتعويض النقص القديم والمستمر في الكهرباء الوطنية.

ويقدر خبير الطاقة المقيم في واشنطن، هاري استيبانان، الذي يشغل منصب باحث في "مركز العراق للطاقة"، عدد مولدات الكهرباء الخاصة المنتشرة في أنحاء العراق بنحو 4.5 ملايين. ويقول إن "مولدات الكهرباء تعمل عند الليل، وتخلّف أدخنة عمّاء الأجواء، وهديرًا مزعجا يتعارض مع سكّون الليل، ما يجعل النوم الهادئ على سطح المنزل أمراً مستحيلاً".

"حي السلام" البغدادي يغص بالنفايات!



بغداد – ماجد مصطفى

شكا سكان "منطقة القدس" / المحلة 412 في "حي السلام" ببغداد، تراكم النفايات والأزبال "بشكل لافت للنظر" في منطقتهم، خاصة عند مدخلها، ما أثر سلبا على الواقعين البيئي والصحي. وأبدى عدد من السكان، في حديث لـ "طريق الشعب"، عن استيائهم من الروائح الكريهة المتصاعدة من النفايات، مؤكدين أن المكان أصبح مرتعا خصبا للحبوانات السائبة. وناشد سكان المنطقة، مديرية بلدية الكاظمية رفع النفايات بانتظام، وتوفير أعداد كافية من حاويات جمع الأنقاض.

نموذج اعلان / دعوة تقديم العطاء جمهورية العراق / وزارة النفط شركة الحفر العراقية / شركة عامة الى الشركات المتخصصة

م / إعادة اعلان المناقصة العامة المرقمة 3 – خدمات – 2021 البصرة (ملنة للمرة الثالثة والاخيرة) نوع الموازنة (تشغيلية) - نوع التبويب / استئجار آلات ومعدات

- 1 - يسر (شركة الحفر العراقية - شركة عامة) بإعادة دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم للعمل الخاص بـ(تقديم خدمة تأجير معدات مانعات الاندلاع) (BOP) للقياسات (5/8 13) 21 1/4”2K & (10K) لصالح جهازى الحفر/ 55 & IDC-56 (مشروع مجنون) طيلة فترة العقد البالغة (365 يوم)).
- 2 - تتوفر لدى (شركة الحفر العراقية - شركة عامة) التخصيصات المالية ضمن الموازنة التشغيلية وتتوي استخدام جزء منها لتنفيذ الخدمات (تقديم خدمة تأجير معدات مانعات الاندلاع) (BOP) للقياسات (5/8 13) 21 1/4”2K & (10K) لصالح جهازى الحفر/ 55 & IDC-56 (مشروع مجنون).
- 3 - بإمكان مقدمي العطاء الراغبين في شراء وثائق للطاء باللغات (اللغة العربية) بعد تقديم طلب تحريري الى (شركة الحفر العراقية – شركة عامة في محافظة البصرة – الزبير – البرجسية) وبعد دفع قيمة البيع للوثائق غير المستردة البالغة (300.000) مائة الف دينار عراقي. بإمكان مقدمي العطاء الراغبين في الحصول على المزيد من المعلومات على العنوان المبين في أعلاه.
- 4 - على مقدمي العطاءات المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاتصال بـ(شركة الحفر العراقية/ الهيئة التجارية/ قسم العقود اللوجستية (8) Logistic.cont.s@idc.gov.iq ساعات يومياً) وكما موضح بالتعليمات لمقدمي العطاءات.
- 5 - آخر موعد لتسليم العطاءات الى العنوان الآتي (مقر شركة الحفر العراقية في البصرة – الزبير – البرجسية - مقرر لجنة فتح العطاءات) في الموعد المحدد هو (يوم الاثنين المصادف 11/10/2021) (الساعة الثانية عشرة ظهراً) وسوف ترفض العطاءات المتأخرة وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي (البصرة – الزبير – البرجسية – مقر شركة الحفر العراقية – لجنة فتح العطاءات) في الزمان والتاريخ (الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين المصادف 11/10/2021). يجب ان تتضمن العطاءات ضمان للطاء (خطاب ضمان مصرفي او صك مصدق او سفتجة) ومبلغ (43.800.000) ثلاثة واربعون مليون وثمائهة الف دينار عراقي.
- 6 - آخر موعد لشراء وثائق المناقصة يوم (الخميس) المصادف 7/10/2021.
- 7 - في حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي موعد الغلق الذي يكون فيه دوام رسمي ويكون موعداً لفتح العطاء.
- 8 - الكلفة التخمينية لتنفيذ الاعمال لمدة (365) يوم تبلغ (4.380.000.000) أربعة مليارات وثلاثمائة وثمانون مليون دينار عراقي.
- 9 - في حالة عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة اقسامها فانه سيتم استبعاد عطاءه.
- 10 - يتم استبعاد العطاء الذي لم ترقف به معايير التأهيل المطلوبة (السيولة النقدية، الأعمال الماثلة) الواردة بتعليمات لمقدمي العطاء (ورقة بيانات العطاء) بموجب وثائق المناقصة.

ع . المدير العام
رئيس مجلس الادارة

GENERAL COMPANY OF
ELECTRICITY PRODUCTION (GCEP)
MIDDLE REGION

وزارة الكهرباء
الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الوسطى

م/إعلان المناقصة العامة المحلية المرقمة (027 - LAG)

تعلن الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الوسطى إعلان المناقصة الخاصة بتأهيل (المرحلة الثابتة الأولى والثانية الخاصة بالتوربين) و الـ (First stage nozzle عدد (٤) سيت) (والـ (Seconed stage nozzle عدد (٤) سيت)) والـ (Cap & Liner عدد (١٠) سيت)) لمحطة كهرباء جنوب بغداد الغازية / الثانية (للمرة الأولى) وبكلفة تخمينية (٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعمائة وعشرون مليون دينار عراقي ، ضمن الموازنة التشغيلية لعام/ ٢٠٢١ على حساب (٣٣١٣) صيانة الآلات ومعدات

فقط مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم للمنافسة الخاصة بتجهيز المادة المذكورة أعلاه وفق الشروط التالية:

١- على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاتصال (الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الوسطى) عبر البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني للشركة :
www.gcep.moelc.gov.iq.com

البريد الإلكتروني للنقسم التجاري : 37_commercial.dept.m@moelc.gov.iq

وخلال أيام الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس (من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية ظهراً) وكما موضح بالتعليمات لمقدمي العطاءات

- ٢- متطلبات التأهيل المطلوبة (كما موضحة في وثائق العطاء) .
- ٣- بإمكان مقدمي العطاء المهتمين لشراء وثائق العطاء دفع قيمة البيع للوثائق البالغة (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار عراقي غير قابل للرد إلا في حالة إلغاء المناقصة من قبل الشركة حيث فقط دون تعويض مقدمي العطاءات.
- ٤- يتم تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي: مقر الشركة الكائن في الباب الشرقي ساحة غرناطة محلة (١٠٩) شارع (١٩) بناية (١٥) ص.ب (١٠٨٥) ويكون آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة (١٢,٠٠) (الثانية عشر ظهراً) من تاريخ الغلق المصادف (2٠٢١/١٠/٢٧) يوم الأحد، وفي حال صافد موعد الغلق عطلة رسمية يكون الغلق في نفس الوقت من اليوم الذي يلي العطلة، العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاء بحضور مقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي (مقر الشركة) في نفس يوم غلق العطاءات والشركة غير ملزمة بقبول أو طأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وتكون المناشئ المطلوبة والمبلغ التخميني حسب استمارة المناطق الاقتصادية ضمن الجزء الثاني / القسم السادس لوثائق المناقصة.

مع مراعاة ما يلي:

- ١- يكون موعد الفتح في نفس موعد الغلق أو في اليوم الذي يليه
- ٢- يلتزم مقدم العطاء بتقديم عطاءه وفق ما تتطلبه الوثائق القياسية بكافة أقسامها بعد دراستها والاطلاع على التعليمات لمقدمي العطاءات المبينة فيها، وبخلافه سيتم استبعاد عطاءه، مع مراعاة ملئ القسم الرابع من الوثائق وجداول الكميات وتقديمها ورقياً بعد ختمها بالختم الخاص بمقدم العطاء مع الوثائق المكونة لعطاءه وحسب قرص الـ CD الذي يستلمه، إضافة إلى استمارة تقديم العطاء (الاستمارتين ١و٢ ونموذج ضمان العطاء (التكاليف المصرفية)، والنموذج الاسترشادي (مصفحة العقد)) (ملئها بشكل واضح وبلون مميز (مهم جداً).
- ٣- في حال عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة أقسامها فانه سيتم استبعاد عطاءه .
- ٤- على مقدم العطاء أن يسلم جداول الكميات المسعرة للسلم والخدمات المتصلة بها بحسب منشئها مستخدماً النماذج الموجودة في (نماذج العطاء)
- ٥- تقديم براءة زمة تسديد أجور الكهرباء أم معاملة إيصال التيار الكهربائي من ضمن الوثائق .
- ٦- على مقدم العطاء ملئ استمارة تعريف الشركة (المرفقة طياً في الطلب) وتعتبر مكمله للوثائق القياسية (مهمة جداً)
- ٧- سيتم نشر التفاصيل الخاصة بالمناقصة المعلنة لشركتنا على العنوان التالي :

الموقع الإلكتروني لوزارة الكهرباء :
www.moelc.gov.iq.com

حملاتهم الإعلامية تتسع يدعمها تفاعل المواطنين

الشيوعيون يواصلون التعريف بموقفهم المقاطع للانتخابات



الحرية



الثورة



البصرة



الفجر



العمارة



الشرطة

طريق الشعب - خاص

وسط تفاعل المواطنين وتضامنهم، واصل الشيوعيون في بغداد والمحافظات، الأيام الماضية، تنظيم حملاتهم وفعالياتهم الإعلامية الميدانية، للإعلان عن موقف حزبهم من الانتخابات المقبلة، وقراره القاضي بمقاطعتها في ظل تفشي السلاح المنفلت والفساد المالي والتزوير. وركزت الفعاليات، التي يواصل الشيوعيون تنظيمها منذ أسابيع، على إيضاح الأسباب التي دعت الحزب إلى اتخاذ قرار مقاطعة الانتخابات، وذلك من خلال اللقاء بالمواطنين والحديث معهم بشكل مباشر، وتزويدهم بالبيانات الصادرة عن الحزب في هذا الخصوص، فضلا عن رفع لافتات تتضمن شعارات مختصرة تعبر عن أسباب المقاطعة.

من "الفردوس" إلى "التحرير"

استمرارا لمسيراتها الإعلامية ونشاطاتها الميدانية السابقة، خرجت اللجنة المحلية العمالية للحزب، مساء الجمعة الماضية، في مسيرة راجلة انطلقت من "ساحة الفردوس" بمركز العاصمة باتجاه "ساحة التحرير". ووزع المشاركون في المسيرة، على المواطنين وأصحاب المحال التجارية والمطاعم والباعة المتجولين وسائقي المركبات، نسخا كثيرة من مقالات "طريق الشعب" الافتتاحية الأخيرة، التي تعلن عن قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات وأسبابها.

ووفقا لما صرح به الفريق عامر عبود الشيخ علي، من اللجنة المحلية العمالية، لـ "طريق الشعب"، فإن الفريق الإعلامي التقى بالعديد من المواطنين، وأوضح لهم أسباب مقاطعة الحزب الانتخابات، وأبرزها عدم وجود قانون انتخابي عادل، وانتشار السلاح المنفلت، واستغلال موارد الدولة من قبل العديد من القوى المتنفة، فضلا عن فشل الحكومات السابقة، التي تسعى إلى إعادة إنتاج نفسها، في تلبية حاجات الشعب، من الخدمات الأساسية وغيرها.

وأوضح الرفاق للمواطنين، أن الحزب في مقاطعته الانتخابات، يعتزم تعبئة القوى الرافضة للمحاصصة الطائفية، والداعية إلى الإصلاح الحقيقي في العملية السياسية، فضلا عن القوى المدنية وقوى الحراك الاحتجاجي، لغرض تشكيل معارضة قوية تناضل في سبيل إقامة الدولة المدنية والعدالة الاجتماعية.

وبحسب الشيخ علي، فإن مواطنين كثيرين رحبوا بموقف الحزب، وأكدوا رفضهم المشاركة في الانتخابات المقبلة.

في مدينة الثورة

اللجنة المحلية للحزب في مدينة الثورة (الصدر)، شكلت اليومين الماضيين فريقا إعلاميا انطلق في الشوارع العامة والأسواق ليعرف

وبحسب ما ذكره الرفاق في المنظمة لـ "طريق الشعب"، فإن ردود أفعال المواطنين كانت إيجابية ومؤيدة لقرار الحزب.

كما شكلت منظمتا الحزب في الكاظمية والصالحية، فريقين جوالين وزعا نسخا من المطويات على المواطنين، ورفعوا العديد من الشعارات التي تعبر عن قرار المقاطعة، في الأماكن العامة.

وفي مدينة الوشاح، شكلت منظمة الحزب في المنصور، فرقة جواله جابت الشوارع سيرا على الأقدام، ووزعت على المواطنين وأصحاب المحال التجارية ورواد المقاهي، نسخا كثيرة من مقال "طريق الشعب" الافتتاحي المعنون "ما بعد المقاطعة مهمات جسام".

كذلك شكلت منظمة الحزب في مدينة الشعلة، فريقا إعلاميا تجول في شوارع المدينة وأسواقها، بالقرب من المجمع الطبي و"شارع 60" و"جسر الشعب"، ووزع على المواطنين نسخا من "طريق الشعب". وتبادل الفريق مع جمهور واسع من الناس، الحديث حول قرار الحزب القاضي بمقاطعة الانتخابات.

الكرخ الثانية

اللجنة المحلية للحزب في الكرخ الثانية، شكلت بواسطة منظماتها، الجمعة الماضية، أربعة فرق إعلامية جواله جابت الشوارع العامة والأسواق ضمن رقعتها الجغرافية.

وانطلق فريق من لجنة سعدون الأساسية وخلية كامل شياع للحزب، من مقر اللجنة المحلية في جانب الكرخ باتجاه "جامع عمر"، مروراً بـ "سوق الإعلام"، وانتهاء بتقاطع مدينة أعاب السيدة، موزعا في طريقه على المارة وأصحاب المحال التجارية وسائقي المركبات، مئات النسخ من البيانات الصادرة عن الحزب بخصوص موقفه من الانتخابات.

فيما انطلق فريق آخر من مقر اللجنة المحلية باتجاه "سوق أميمة"، ووزع على الكثير من المواطنين نسخا من البيانات. وكان برفقة الفريق عدد من الرفاق والرفيقات من لجنة المثقفين المحلية للحزب. وخرج فريق من لجنة سلام عادل الأساسية، إلى "شارع 60" في منطقة الدورة، ووزع في طريقه على المواطنين نسخا من البيانات المشار إليها.

وفي قضاء المحمودية، تجول فريق من لجنة شاكر محمود الأساسية للحزب، في "حي الموظفين" وقرب العمارات السكنية، وفي منطقتي "السويدي" و"السعيدات". ووزع على المواطنين مئات النسخ من بيانات المقاطعة.

وتجاذبت الفرق أطراف الحوار مع جمهور واسع من المواطنين، حول أسباب اتخاذ الحزب قرار المقاطعة. فيما أبدى الكثيرون من المواطنين تأييدهم للقرار، عازمين على "عدم المشاركة في انتخابات تعيد الفاسدين إلى السلطة مجدداً" - على حد تعبير قسم منهم.

الرصافة الأولى

شكلت اللجنة المحلية للحزب في الرصافة الأولى، فريقا جوالا جاب شوارع وأزقة منطقة الفضل سيرا على الأقدام. ووزع الفريق على المواطنين نسخا من البيانات الصادرة عن الحزب بخصوص قراره القاضي بمقاطعة الانتخابات.

والتقى الفريق بجمهور واسع من الناس، وشرح لهم أسباب قرار المقاطعة. وقد لمس تفاعلا إيجابيا واسعا من المواطنين مع القرار.

الرصافة الثانية

وواصلت اللجنة المحلية للحزب في الرصافة الثانية، بواسطة منظماتها الحزبية، حملاتها الإعلامية الميدانية لإيضاح موقف الحزب من الانتخابات. وقد شكلت في هذا السياق، سبعة فرق جواله.

وتجولت الفرق في مناطق الزعفرانية وجسر دبال والأمن والمعلمين والمعامل ونواب الضباط وبغداد الجديدة والمشتل وحي النصر والعبودي وحي البتول والولادنية. ووزعت على المواطنين وأصحاب المحال التجارية، نسخا كثيرة من الفولدرات التي تحمل بيانات "مقاطعة الانتخابات" الصادرة عن الحزب.

وساهمت في الفعاليات الهيئة الشبانية للحزب ولجنة أنصار السلام الأساسية. وقد علق البعض من الفرق، لافتات في الأماكن العامة تحمل شعارات مختصرة تعبر عن قرار مقاطعة الانتخابات.

ولمست الفرق - حسب ما أبلغته اللجنة المحلية لـ "طريق الشعب" - تفاعلا إيجابيا من المواطنين مع قرار الحزب، حتى ان البعض طالب بنسخ من فولدرات البيانات، كي يوزعها هو نفسه على أبناء منطقته.

الرصافة الثالثة

من جانب متصل، شكلت اللجنة المحلية للحزب في الرصافة الثالثة، مساء الجمعة الماضية، ثلاثة فرق جواله.

الفريق الأول انطلق نحو "سوق شلال" في مدينة الشعب، ووزع على المواطنين نسخا كثيرة من فولدرات بيانات المقاطعة.

في حين توجه الفريق الثاني إلى منطقة السفينة في مدينة الأعظمية، ووزع على المواطنين وأصحاب المحال التجارية نسخا من فولدرات المقاطعة.

أما الفريق الثالث، فقد توجه إلى مناطق القاهرة والبنوك. ووزع على المواطنين نسخا من الفولدرات، وتبادل معهم الحديث حول قرار الحزب القاضي بمقاطعة الانتخابات.

وتلقت الفرق ترحيبا من المواطنين، الذين تفاعل الكثيرون منهم مع قرار الحزب - بحسب الرفيق حسين علوان من محلية الرصافة الثالثة.



هل الانتخاب فرض تشريعي أم خيار؟

هادي عزيز علي

تباينت الآراء حول التكييف القانوني للانتخاب، فقد ذهب فقهاء القانون وفي أوقات مبكرة مذاهب مختلفة خاصة في فرنسا إذ تناولته أسماء لامعة على صعيد الفقه القانوني والسياسي مثل روسو في عقده الاجتماعي وكوندورسه والوظيفة العامة والعميد دي ومطوله في الفقه الدستوري وكاريه دمالر وهومو الانتخابية ودفرجييه ومؤسساته السياسية، والعديد من الأسماء الأخرى سواء كان ذلك داخل فرنسا أو خارجها، فشكّلوا تكويناً معرفياً مهماً مساهماً بشكل فاعل في موضوع الاقتراع السياسي والآثار المترتبة عليه. إلا أن هذا الجهد النبيل توزع في تكييفات مختلفة لموضوع الانتخاب نأتي على أهمها وبالشكل التالي:

أولاً - الانتخاب وظيفة اجتماعية - أصحاب هذا التكييف يقولون أن الأفراد الناضجين يمارسون: "وظيفة" أو سلطة وظيفية باسم والمصلحة العامة على اعتبار أن الأمة كيان متميز عن الأفراد الذين يشكلونه كما يقول العميد دي. وهذه الوظيفة توصف بأنها وظيفة سياسية أو اجتماعية، وحق الفرد هنا باعتباره عضواً في الأمة ذات السيادة يساهم في التعبير عن إرادتها من خلال الوظيفة الانتخابية التي أقرها القانون. وهذا يعني أن هذه الوظيفة هي تكليف الناضجين باختيار ممثليهم. وهذا التكييف يعني أن الانتخاب ليس حقاً بل هو وظيفة. ومن المعلوم أن للوظيفة أحكامها ومنها الالتزام بأداء الواجب (التكليف)، ومخالفة التكليف هذا تعني معصية المشرع، والمعصية هذه توجب الجزاء عند التخلف عن أداء الواجب الوظيفي الذي فرضه المشرع، وتيمنا بالتعريف العام للقانون الذي يعرفه الفقه بأنه: "مجموعة القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم فيه، والتي تناط بكافة احترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والالزام".

ثانياً - الانتخاب حق شخصي - أن الأفراد بعد أن

غادروا "حالة الطبيعة" وتم النزوع نحو الدولة مجتمعيها المدني باعتبارهم أصحاب السلطة ف يعني أن السيادة التي تكون عليها الدولة مستمدة من سيادة الأفراد المؤسسين لها كما يقول روسو. وهذا التوجه يعني أن الحرية ملازمة للطبيعة البشرية باعتباره عضواً في المجتمع الذي تشكلت منه الدولة. لذا لا يجوز تقييد أو حرمان أو إلغاء تلك الحرية باعتبارها حقاً أصيلاً رافق الإنسان من حالة الطبيعة واستمر مرافقاً له في مرحلة الدولة وما لآخرة غير التنظيم التشريعي له لاعتبارات تتعلق بالاهلية والسن الانتخابي. ولكونه حقاً شخصياً فلإنسان الحرية الكاملة للتعامل مع هذا الحق. فحق الملكية الدستوري يعطي للأفراد حق تملك عقار، ومالك العقار هذا يخوله القانون حق بيعه أو هبته أو حتى إزالته أو وقفه على جهة الخير. وهذا يعني أنه في الحق الشخصي يكمن الخيار وليس الجبر، أي أن هذا الحق الشخصي يجيز لصاحبه أن يمارسه أو أن يكف عن ممارسته أي أنه ملك لصاحبه ومقرر لمصلحته.

ثالثاً - الانتخاب سلطة يرسمها القانون - تذهب بعض الدول إلى وضع أحكام ونصوص في قوانينها الانتخابية تنزع نحو تغليب المصلحة العامة باعتبارها سلطة، وترد غالباً ضمن نصوص قانونية آمرة. والنصوص القانونية الآمرة لا يجوز مطلقاً الاتفاق على ما يخالفها وإن المشمولين بأحكامها ليس لديهم مناص سوى طاعتها، إذ تفرض تلك

القوانين والتشريعات الزامية الانتخاب للمشمولين بأحكامها وذلك من خلال دعوتهم للاقتراع السياسي ليمارسوا اختيار ممثليهم باعتبار ذلك فرضاً قانونياً. وكل من يخالف الإلزام هذا يعرض نفسه للعقاب المرسومة أحكامه في الفصول المحددة له والمعلقة بقوانين الانتخابات تلك.

حق الانتخاب في التشريع العراقي: اختار المشرع العراقي - ضمن هذه التشكيلة المعرفية - موقفاً قريباً من التشكيلة الواردة في البند ثانياً أعلاه أي (الانتخاب حق شخصي) مع الإقرار بالطبيعة الخاصة المتعلقة بالانتخابات. وبني عليه نص المادة 20 من الدستور التي تنص على أنه: "للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشيح". وبهذا النص يكون المشرع العراقي مغادراً لموضوع الزامية الناخب وترك له شأن المقاطعة لأن كلمة (للمواطنين) تعني أن الناخب صاحب خيار، أن شاء اختار الذهاب إلى الانتخاب، وأن شاء امتنع ولو أن المشرع الدستوري أراد الإلزام - كما يقول البعض - لجاءت هذه الكلمة بالصيغة التالية: (على المواطنين ..) إذ أن حرف الجر هنا (على) يلقي على الناخب واجب الذهاب إلى صناديق الاقتراع جبراً للدلاء بصوته. غير أن المشرع ترك حق التصويت والانتخاب والترشيح للمواطن أن شاء استعمله وإن شاء أي، ذلك أنه في الأخير موقف

سياسي يندرج تحت أحكام حرية التعبير الواردة أحكامه في (المادة 38 / أولاً) من الدستور. ولما كان الدستور قد ترك الخيار للمواطن، فإن قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020 المستند في أحكامه على الدستور يبين في الفصل الثامن منه الأحكام الجزائية المنصوص فيها على ما يجوز وما لا يجوز من الأفعال. ولم نجد في هذا الفصل أي نص يتعلق بالمقاطعة من ضمن أحكامه أو يتصدى لها، وهذا يعني أن المقاطعة هنا داخلية في دائرة المباح كونه استعمالاً لحق مقرر دستورياً، وأن استعمال الحق لا يعد فعلاً مخالفاً للقانون. وهذا ما نصت عليه المادة 41 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل، إذ جاء نصها بالشكل التالي: (لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون). ولو قيض للمشرع أن يمنع المقاطعة لنص عليها في صلب القانون باعتبارها فعلاً مخالفاً للقانون، ورسم عقوبتها أسوة بما ذهبت إليه قوانين أخرى في دول العالم المختلفة كاستراليا وسويسرا والارجنتين، إذ تضمنت قوانينهم الانتخابية فرض غرامات على المتخلفين عن الإدلاء بأصواتهم. وحيث أن القانون العراقي جاء خالياً من أي نص قانوني يمنع المقاطعة أو يعاقب عليها إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (المادة 19 / ثانياً) من الدستور فإن هذا يعني أن المقاطعة تستقر في منطقة المباح قطعاً لكونها تقع في دائرة الأفعال المباحة.



في العمارة

نظم فريق شبابي تابع إلى اللجنة المحلية للحزب في ميسان، اليومين الماضيين طاولة إعلامية في مركز مدينة العمارة. ووزع الفريق على الكثير من المواطنين، نسخاً من فولدرات بيانات المقاطعة. كما تبادل النقاش مع جموع من الشباب، حول قرار الحزب القاضي بمقاطعة الانتخابات، وأسبابه. وبحسب ما أبلغه ممثلو الفريق لـ "طريق الشعب"، فإن الكثيرين من شباب ميسان عازمون على مقاطعة الانتخابات، ويائسون من القوى المتمسكة بالسلطة.

في الناصرية

وفي سياق متصل، انطلقت فرق إعلامية من اللجنة المحلية للحزب في الناصرية، إلى شوارع المدينة وأسواقها في جولات راجلة. ووزعت الفرق على المواطنين وأصحاب المحال التجارية، فولدرات تحمل بيانات صادرة عن الحزب في شأن مقاطعة الانتخابات المقبلة. كما أوضحت لهم الأسباب التي دعت الحزب إلى اتخاذ هذا القرار، وأبرزها عدم وجود قانون انتخابات عادل، وانتشار السلاح المنفلت، وعدم تحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولياتها تجاه شعبها.

ولمست الفرق امتعاض أغلب المواطنين الذين التقت بهم، من الحكومات التي أدارت البلد منذ 2003 وحتى الآن، والتي لم تقدم شيئاً يذكر يصب في مصلحة الوطن والشعب. كما وجدت أن الكثير من المواطنين يرفضون التوجه إلى صناديق الاقتراع خوفاً من أن تكون "عملية لإعادة تدوير الوجوه السياسية الفاسدة ذاتها".

في الرفاعي والفجر وقلعة سكر

وفي قضائي الرفاعي والفجر، شكلت منظمتا الحزب فرقاً إعلامية مماثلة، جابت الشوارع العامة والأسواق، ووزعت على المواطنين الكثير من الفولدرات المذكورة، وغير ذلك من المطبوعات التي توضح موقف الحزب من الانتخابات المقبلة.

ولتقت الفرق بالعديد من المواطنين، وشرحت لهم الأسباب التي تطلب من الحزب مقاطعة الانتخابات، ومنها اتساع ظاهرة السلاح المنفلت.

ووفق ما أكده لـ "طريق الشعب" العديد من الرفاق في القضائين، فإن مواطنين كثيرين أيدوا قرار الحزب، وأبدوا رفضهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

أما في قضاء قلعة سكر، فقد خرج فريق إعلامي إلى الشوارع العامة والأسواق، ووزع على المواطنين نسخاً من بيانات مقاطعة الانتخابات. كما رفع شعارات في العديد من الأماكن العامة، تعبر عن قرار المقاطعة.

في الشطرة

كذلك نظم فريق إعلامي من اللجنة المحلية للحزب في قضاء الشطرة، حملة إعلامية ميدانية في سياق قرار مقاطعة الانتخابات. ورفع الفريق في العديد من الأماكن العامة، لافتات تحمل شعارات تعبر عن موقف الحزب من الانتخابات المقبلة، والأسباب التي دعتهم إلى مقاطعتها.

ووفقاً لما صرح به ممثلو الفريق لـ "طريق الشعب"، فإن الكثير من المواطنين أعربوا عن تفاعلهم مع قرار مقاطعة الانتخابات، مشيدين بمواقف الحزب السياسية.



المحلية العمالية



النجف



قلعة سكر



الوشاش

وتمنّ مواطنون كثيرون موقف الحزب، معللين تضامنهم مع قرار مقاطعة الانتخابات.

ومن جانب ذي صلة، انطلق فريق إعلامي جوال من منظمة الحزب في الديوانية، إلى العديد من الشوارع العامة والأسواق والأحياء السكنية.

ووزع الفريق على المواطنين وأصحاب المحال التجارية، نسخاً كثيرة من الفولدرات التي تحمل بيانات يوضح فيها الحزب أسباب مقاطعته الانتخابات المقبلة.

وتفاعل الكثيرون من المواطنين مع قرار الحزب، معربين عن عدم ثقّتهم بشفافية الانتخابات ونزاهتها، وعدم رغبتهم في المشاركة فيها.

وبحسب ما أفاد به مراسل "طريق الشعب"، فإن المواطنين يرون أن الكتل الفاسدة تسعى إلى إعادة إنتاج نفسها عبر الانتخابات "مستغلة المال العام في شراء الذمم" - على حد تعبير العديد منهم. هذا وكانت هناك جولة إعلامية مماثلة في قضاء الشامية، حظيت بتفاعل المواطنين وتضامنهم.

في النجف

وفي مدينة النجف، واصلت اللجنة المحلية للحزب والمنظمات التابعة لها، حملاتها الإعلامية الميدانية بهدف إيضاح موقف الحزب من الانتخابات المقبلة وأسباب مقاطعته إياها.

ووفقاً لمراسل "طريق الشعب" في النجف، أحمد عباس، فإن فرقاً جوالاً عديدة انطلقت اليومين الماضيين من اللجنة المحلية ومنظمتي الحزب في قضاء المشخاب وناحية الحرية، إلى الشوارع العامة والأسواق والأحياء السكنية والصناعية ومساطر العمال. ووزعت الفرق على الكثيرين من المواطنين وأصحاب المحال التجارية والكادحين، نسخاً من البيانات الصادرة عن الحزب في شأن موقفه من الانتخابات المقبلة.

وعبر الكثيرون من المواطنين عن تأييدهم قرار مقاطعة الانتخابات، مؤكدين دعمهم المتواصل لمواقف الحزب السياسية، وعدم مشاركتهم في الانتخابات "لأنها ستعيد الوجوه نفسها وفق قانون انتخابي غير عادل وغير منصف" - على حد ما يراه العديد منهم.

نحو المؤتمر الوطني الحادي عشر لحزبنا الشيوعي العراقي

برنامج واحد أم برنامجان؟

ماجد لفته العبيدي



ماجد لفته العبيدي

ثقافتنا الوطنية والعمل على ازدهارها، ورعاية الثقافة والمثقفين.

14- ينحاز الحزب إلى عالم العمل وقيمه، وإلى العاملين بسواعدهم وفكرهم. وهو يرى أن الدفاع عن مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الأكثر تعرضاً للتمييز والاضطهاد والاستغلال، هو الطريق المفضي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

15- يدرك الحزب ما كشفت عنه مسيرة العولمة الرأسمالية من تكريس وتعميق للفوارق على صعيد الثروة والدخل، وحصرها في أيدي قلة متضائلة على صعيد البلد الواحد وعلى الصعيد العالمي. وهو يعتبر نفسه جزءاً من الحركة العالمية التي تناهض توظيف العولمة من جانب قوى الرأسمالية، كوسيلة لإدامة نظامها وتعظيم قدراتها وفرض إرادتها على العالم وشعوبه، عن طريق الضغط والابتزاز والعقوبات الاقتصادية والعنف السياسي والتدخل العسكري.

16- يناضل الحزب الشيوعي العراقي من أجل سلم وظيفي في العالم عبر إقامة نظام للأمن العالمي الشامل، ونظام للأمن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط يجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما يضمن درء خطر الحروب وتصفية الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية ونزع السلاح.

اما برنامجنا الثاني فيتضمن سياستنا وأهدافنا البعيدة المدى، وأرى أن يحتوي مقدمة تبين كيفية تحقيق هذا البرنامج وذلك من خلال توضيح موقفنا من استلام السلطة السياسية عبر التحالف مع القوى المدنية والديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية السلمية عبر النضال السلمي بكافة أشكاله بما فيه الشكل البرلماني، ولابد من الإشارة إلى أن برنامجنا طويل الأمد هو ليس مرهونا بفترة زمنية ولكنه مرتبط بطبيعة ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدانا والذي يؤدي بالضرورة إلى ولادة الحامل الاجتماعي القادر على التغيير الحقيقي من خلال قلب موازين القوى عبر الصراع الطبقي الاجتماعي السلمي، وسيكون الفصل الأول لهذا البرنامج هو ما ورد في المسودة من عنوان (في بناء الدولة والنظام السياسي)، ثم يتبعه في التسلسل الوارد مسودة البرنامج ليشكل برنامج الحزب البعيد المدى.

في تحقيق الاستقلال الوطني والانتقال الديمقراطي. 7- يتمسك الحزب باحترام حقوق الإنسان، كما عبّر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الاخرى ذات العلاقة. ويعمل، في الوقت ذاته، على تكريس مفهوم المواطنة ومبدأ المساواة بين المواطنين، من دون التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الوضع الاقتصادي أو الجذر الاجتماعي.

8- يدافع الحزب عن حقوق المرأة ومكتسباتها ويرفض التمييز ضدها، ويعمل على توسيع دورها وإسهامها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير شروط ذلك عملياً بتنمية قدراتها وإفساح المجال واسعاً لتبنيها مراكز قيادية في الدولة والمجتمع، عبر إزالة جميع المعوقات وضمان الفرص الفعلية لامتتعها بالحقوق السياسية والمدنية والشخصية، وضمان الالتزام بجميع المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل.

9- يولي حزبنا الشيوعي اهتماماً خاصاً بالشبيبة، ويعمل من أجل ضمان تمتعهم الكامل بالحقوق والحريات المكفولة دستورياً في التنظيم والتعبير، ويسعى من أجل محاربة البطالة في صفوفهم وضمان مساواتهم في الفرص والأجور، وتهيئة مستلزمات حصولهم على التعليم والتدريب والتأهيل المهني، وتوفير شروط تطوير كفاءاتهم ومواهبهم الابداعية، ليساهموا في بناء العراق الجديد ودولته الديمقراطية العصرية.

10- يناضل الحزب من أجل سن قانون عادل للانتخابات وتطبيق قانون الأحزاب وتشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات.

11- يدافع الحزب عن حقوق المرأة والحيث الذي يلحق بها عبر القوانين المجحفة التي غطت العديد من مواد قانون الاحوال الشخصية لعام 1959.

12- يرى الحزب أهمية بناء القوات المسلحة الوطنية وتسليحها لحماية حدود بلادنا ويدعو إلى حصر السلاح بيد الدولة وحل المليشيات المسلحة وضبط السلاح المنفلت.

13- يعمل حزبنا من أجل ضمان حرية الثقافة والإبداع واحترام التعددية الفكرية والسياسية في

التطرف والتعصب والإرهاب كافة، ويدعو إلى نبذها ويسعى إلى استبعادها من الحياة السياسية، واعتماد الأساليب السلمية والديمقراطية في حلّ المشكلات الاجتماعية والسياسية، ويناضل من أجل كفالة شرعية هذه الأساليب بالدستور وبقوة القانون.

5- يجمع الحزب بثبات بين القضية الوطنية وقضية الديمقراطية، وينظر إليهما في إطار وحدة لا تنفصم، فهو يعمل على إقامة نظام ديمقراطي اتحادي أساسه التعددية الفكرية والسياسية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الشخصية والعامّة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، وتأمين العدالة الاجتماعية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، الدولة الديمقراطية العصرية كاملة السيادة.

6- يعمل، الحزب على صيانة وحدة نضال الشعب العراقي بجميع اتجاهاته، ويشدد على تلبية حقوقه المشروعة، يرى في مبدأ المواطنة هو القاعدة الاساسية في محاربة الشوفينية وضيق الأفق القومي والتعرات الطائفية والعنصرية، ويدعو إلى التمسك بتقاليد شعبنا في التسامح والعيش المشترك والتكافل الاجتماعي ويؤكد الحزب ضرورة الوحدة الوطنية والتلاحم بين أبناء الشعب وسائر قواه ذات المصلحة

بما يستجيب لحاجات الاقتصاد الوطني ويحقق تنمية مستدامة.

2- يضع الحزب مكافحة الفساد من أولى أولوياته ويسعى إلى استرجاع أموال الشعب المنهوبة عبر بناء جهاز مستقل لمكافحة الفساد وتشريع قوانين رادعة للفسادين والمفسدين.

3- يناضل الحزب من أجل توطيد النظام الاتحادي الفيدرالي، ويعتبر نظام الحكم الاتحادي، شكل الحكم المناسب للعراق، ويدعو إلى توطيد الحكم الفيدرالي في إقليم كردستان، ويرى الحزب أمكانية أن تشكل أقاليم جديدة، مرهون بنضج الشروط الضرورية لذلك وفقاً لأحكام الدستور، على أن يجري تظمين المصالح والحاجات الحقيقية لأبناء المناطق المعنية، وأن يأتي تشكيل الاقاليم تعبيرا عن إرادتهم الحرة. ويناضل الحزب من أجل تطوير صلاحيات المركزية في مناطق العراق الأخرى بتعزيز صلاحيات المحافظات، ومعالجة المشكلات الناشئة في مجرى هذه العملية المتواصلة عبر الحوار والآليات الديمقراطية.

4- يقف الحزب، ويقف دائماً، ضد جميع أشكال الحكم الاستبدادي، والتسلط السياسي، والتمييز القومي والديني والطائفي، والتمييز ضد المرأة ومصادرة الحقوق والحريات العامة أو الخاصة. ويرفض أشكال

إن مسودة البرنامج من وجه نظري يمكن أن تقسم إلى مسودتين تعالج كل منهما مرحلة محددة وتوضح برنامجا لكل منهما ويمكن أن نطلق على المرحلة الاولى، مرحلة استعادة الاستقلال والسيادة الوطنية، ومن أول مهامها القضاء على آثار الدكتاتورية الفاشية والاحتلال الامبريالي والمحاصرة الطائفية الجهوية والفساد والإرهاب، ويعتبر برنامج هذه المرحلة هو برنامج الحد الا دنى، وهو برنامج الأهداف الآتية الممكن تحقيقها خلال الأمد القريب، ويتضمن هذا البرنامج الديباجة والتي يمكن اعتبارها مقدمة البرنامج والتي تبدأ من عبارة (تأسس الحزب الشيوعي العراقي في 31 آذار 1934 إلى نهاية السطر 12 بعبارة ، ورصيدهم النضالي). ومن ثم البدء في تسطير برنامجنا وفق النقاط التالية:

1- يناضل الحزب من أجل تخليص المجتمع من آثار السياسات التي خلفتها الديكتاتورية الفاشية والاحتلال الامبريالي ونظام المحاصرة والفساد والإرهاب، وتوظيف ثروات البلاد المادية والبشرية وقدرات الدولة لمعافاة الاقتصاد الوطني وتنميته والعمل على إقامة علاقات تكامل بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، وإطلاق مبادرات لتطوير مختلف أشكال الملكية العامة والخاصة والمتعلطة والتعاونية،

رأي في مسودة برنامج الحزب الشيوعي العراقي - المجال الصحي

د. مزاحم مبارك مال الله

ليس بعيداً عن منطلقات ومبادئ الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه، وهو يعمل ويناضل، أن يهتم ويركّز على ثلث مشاكل الشعب إضافة إلى الثلثين الاخرين وهما الفقر والجهل.

لذا ومن هذه الرؤية لا نجد عبر كل برامج الحزب التي طرحت في مؤتمراته العشرة الماضية ومقررات كونفرنساته المتعددة وبياناته .. أنها تخلو من اهتمامه بالجانب الصحي.. ويمكن مراجعة تلك البرامج وهي موثقة.

وعليه فأن نضال حزبنا الشيوعي العراقي ينصب في الجانب الصحي على ما يلي :

1. بناء منظومة صحية حديثة (على أسس التوزيع الجغرافي والطوبوغرافي العادل لكل مناطق العراق) تبدأ من مراكز الرعاية الصحية الأولية وطبيب العائلة لتنتهي بالمستشفيات التخصصية مروراً بشبكة العيادات الطبية الشعبية وعيادات التأمين الصحي، سواء من ناحية إجراء الفحوصات أو التشخيص لتنتهي بالعلاج بصوره المتعددة، مستندين في ذلك على القاعدة العلمية والتكنولوجية الطبية الحديثة المتطورة.
2. ضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية المجانية، الوقائية والعلاجية، المستند على تطبيق مبدأ البطاقة الصحية للمواطنين عموماً والبطاقة الدوائية لذوي الأمراض المزمنة وتأمين مفرداتها.
3. إقرار وتطبيق حق الضمان الاجتماعي لكل أبناء الشعب والعمل على تطوير قانونه ليشمل كل فئات الشعب مع اعتماد آليات عادلة في تمويله مع الاستفادة من تجارب البلدان المتطورة وذات الخبرة في هذا المجال.
4. الرقابة الصحية تعد العين الساهرة لتطبيق السياسة الصحية الناجعة للبلد مع العمل الجاد في رسم برامج التوعية الصحية لمختلف شرائح المجتمع.
5. تطوير طرائق الرصد الوبائي وعلى وفق الأسس العلمية الحديثة كونها الداعم الأكبر لمختلف البرامج والخطط الصحية الوقائية والعلاجية.
6. تأمين الخدمات التشخيصية والعلاجية لذوي

عليه تأتي مسودة برنامجه المقرر تقديمها إلى المؤتمر الوطني القادم (وهو المؤتمر الحادي عشر).. داعمة لهذه المقولة، لتتكامل صور برنامجنا النضالي في المرحلة القادمة. ولكن فقرات البرنامج المقترح بحاجة إلى شروحات وإضافات، وقبلولوج في تفاصيل فقراته أجد من الأهمية يمكن أن ننثت واقعنا الصحي بعودة ظهور أمراض جدا، مةقدمة .. ومن ثم نهي تلك المقدمة بالعبارة التالية : «وعليه فأن نضال حزبنا الشيوعي العراقي ينصب في الجانب الصحي بما يلي»...

ملاحظة: اقترح ان تكون تلك المقدمة كما يلي: (تراجع الوضع الصحي والبيئي في العراق خطوات كبيرة إلى الوراء والمتهملة بانتشار الأمراض بين الناس وخصوصاً بين الكادحين من سكتة الإحياء الفقيرة وعودة ظهور أمراض انتقالية سبق وان اختفت ناهيك عن التوقف التام عن بناء المشافي العامة والتخصصية والمراكز الصحية ما دفع المواطنين اللجوء إلى المستشفيات الأهلية أو السفر إلى خارج الوطن في رحلات مضيئة جسدياً ونفسياً ومرهقة مالياً. لا توجد سياسة صحة واضحة أو خطط إستراتيجية في التعامل مع الاخطار الصحية المحدقة بالمجتمع والتي تزامنت مع انتشار مراكز الدجل والشعوذة ومراكز علاجية غير مرخصة مع توقف الصناعة الدوائية الوطنية التي كانت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد والتنمية. إن هجرة الكوادر الطبية والصحية غدت ظاهرة مؤلمة حقاً ناتجة عن نظام المحاصرة ولأد الأزمات والسلبيات والتراجعات والذي يبث سمومه عبر الفساد المستشري.

ملاحظات بشأن مسودة البرنامج

صباح جمال الدين

البشرية جمعاء أعطيت القسم الاول منه للرفيق حمزة ابو العيس للاطلاع عليه، وقد أمني بحث في جريدة أحد الأحزاب اليسارية عن الأحوال في البصرة، مأخوذ من جريدة اسرائيلية، ولنا بالبصرة مراسلون بصريون !!! فما الجبر لانحيازنا لوجهة نظر أعداء شعبنا ضد اعدائه من الجانب الاخر!

كما ارى قصوراً في علاقة اليسار بكل مكوناته مع القاعدة الشعبية، بحيث إن القوى الرجعية الطائفية (السنية والشيعية) استطاعت ان تبني الجدار الرجعي القديم ضد اليسار عامة، ومبرور الزمن حصلت فجوة عميقة لا بد من الانفاتح اليها، وكسب الجماهير الشعبية التي هي أساس ومادة النضال الشيعي الحقيقي! ان آس البلاء على الوطن هي أمريكا، وبقائها في العراق سيحوله، بل تحول إلى أفغانستان ثانية، ليس لنا أي مصلحة أن يبقى الجيش الامريكي، متصورين انه يحمينا من التدخل الإيراني، إن امريكا تستغل صورة إيران كما كانت تستعمل في الماضي (لبيع الشيوعية) للحفاظ على الإسلام!

يجب ان يكون أول اعدائنا الرأسمالية العالمية، باعتبار أننا نمثل الطبقة العاملة ثم المخاطر الأخرى، التي هي ثانوية الخطر على وطننا وشعبنا.

وأسف ان كنت أخالفكم الرأي في مواضيع أنتم اعلم مني بها، فأنتم في الداخل وتعلمون تفاصيل قد لا أعلمها، وشرفتي دعوتكم إياي وتواضعكم لأخذ رأيي، ويشرفني أيضاً أني لا ازال (تقديماً) في آرائي السياسية!

تحية النضال من أجل وطن حر وشعب سعيد لي أكثر من خمسين عاماً منذ غادرت العراق، أي أن معرفتي تقتصر على معلومات صحفية، لا أعتمد عليها كثيراً.

ان الدمار الذي حصل في الوطن، جراء الصراعات الخارجية، التي لا ناقة لشعبنا فيها ولا جمل، أدت إلى تخلف وتراجع في البنية الاقتصادية والثقافية وكل البنى الأخرى، وكانت ملامح هذه الأوضاع كما اعتقد واضحة من مجيء (المثاسلمين) للحكم، واتفاقهم المسبق مع أمريكا، بما كان يسمى بالمعازرة، والمستغرب أن تشارك القوى اليسارية في ائتلاف حكومي معهم، مما أدى إلى فقدان الثقة بين الطبقة (المتعلمة) والقوى اليسارية، بعد تكشف حقيقة التشكيلة الحكومية، ورها كان ذلك من خطأ في تشخيص الطغمة التي حكمت، وهذا نقص وضعف كان يجب الانتباه اليه! إن كل (دولة دينية) هي خطر على البشرية، لأن المتدين مهما كانت ديانته، يعيش في زمان ظهورها، بغض النظر عن نوعية الدين، إضافة إلى الغطاء السياسي الذي يستعمل للتعبية، لإسرائيل (الصهيونية) تدعي اليهودية! وإيران (العنصرية) استغلت الاسلام (الشيعي) لخداع المسلمين، وكلاهما عدوتان لحركات التحرر الوطني، ورأيت للأسف التركيز على إيران وكأنها هي الخطر الوحيد على الوطن! لقد كتبت كتاباً عن الأضرار التي تنجم عن (الدولة الدينية) على

الحزب الشيوعي العراقي يستحق اسمه

خليل ابراهيم العبيدي

سمعته الوطنية ونقاء مبادئه وتاريخه العريق ، إننا اليوم نلاحظ كالأحرين انفضاض الناس عن الكثير من الأحزاب أو تعليق تأييدهم لتلك الأحزاب مقابل الاعتراف وتأييد مواقف الحزب الشيوعي العراقي. إني هنا لست في معرض مدح الحزب ولكن أحاول أن أسجل موقفا شخصيا من أن الحزب الشيوعي العراقي يستحق اسمه، فهو رديف نضاله الطويل وصنو تاريخه العتيق الذي سجلته دهاليز نقرة السلمان أو عنابر سجن بغداد المركزي او حتى مرارة سجن الكوت. إن أفول الاتحاد السوفيتي أو المنظومة الاشتراكية لا يعني أفول الفكر الماركسي أو نكوص الحركة الاشتراكية ، فالتاريخ اليوم يسجل تراجعات نوعية للنظام الرأسمالي وخروجه مرتبكا عن ثوابته في حرية التجارة الدولية متمثلا في محاربة الولايات المتحدة للمعلاق الشيوعي الصيني، أو تراجع الرأسمالية عن مبدأ عدم تدخل الدولة في الدعم الكبير للقطاع الخاص على أثر خسارته جراء الأزمات الاقتصادية والمالية، واليوم تعوض زعيمة الرأسمالية العالمية الشركات الأمريكية بما لا يقل عن 2 تريليون دولار نتيجة خسائرها جراء انتشار كوفيد 19، فلكل نظام عالمي كوة ، وكبوات الرأسمالية المتلاحقة سننال من فلسفة ودعائم هذا النظام ، كما نالت الأخطاء التنظيمية والبيروقراطية من النظام الاشتراكي ، والتاريخ لا يسير وعلى وجهه قناع فلا فرق عنده في النتائج الآتية ، فستظل الحركة الشيوعية ماضية في صراعها مع الرأسمالية العالمية ويظل الحزب الشيوعي العراقي حزبا شيوعيا وان تغيرت مسمياته ما دامت هناك فروقات طبقية تخلق كل يوم منذ ولادة دولة العراق عام 1921.

ثمة مقترحات قليلة وخجولة وربما متردة تدور حول تغيير اسم الحزب الشيوعي العراقي إلى اسم اخر ، وفي ظرف بدأ فيه مفكرو الغرب الرأسمالي يدرسون تجارب الدول الاشتراكية السابقة في دور القطاع العام في مواجهة الكوارث ، خاصة بعد الاهتزاز والإرباك الذي أصاب أجهزة الرأسمالية أمام توسع جائحة كورونا وعجز القطاع الصحي العام والخاص عن ترتيب أوضاع الناس ، بل وحتى عجز الدول أمام مسألة دفن الجثث الناتجة عن حصاد هذه الجائحة، بعد هذه المقدمة نود أن نقول إن الحركة الشيوعية منذ نشر البيان الشيوعي عام 1848، وظهور الحركات الجارية ،هي حركة نوعية قطاعية التصقت بالاسم لأن التسمية جاءت لتعبر عن طموح الشعوب في مجتمعات تزول فيها الفوارق الطبقية بين الناس وتزول معها آلات صنع هذه الفوارق، والحركة الشيوعية في العراق بدأت بوادها منذ أواسط العشرينات كرد فعل على بؤس حياة الناس في ظل الإقطاع وحكومات جزالات الجيش العثماني المتحالفين آنذاك مع الملك المستورد ودولة الاندباب الاستعمارية. وقد توجت هذه الحركة نشاطها تحت راية الحزب الشيوعي العراقي منذ العام 1934 بمقارعة دولة الانتداب والحكومات التي كانت تعمل على نصبها تباعا وفي ضوء حركة الحزب وردود أفعال تلك الحكومات على حركته الدأبة بين الناس مشكلا بذلك أوسع تنظيم حزبي جماهيري ، وبالمناسبة أن الحزب الشيوعي العراقي كان ولا زال يحصد التأييد ومناصرة الناس دون أن يشعر، وذلك من خلال

هل نجح نظام المحاصصة الطائفية

في إنقاذ العراق من أزماته المتعددة؟

عادل عبد الزهرة شبيب

للخلاص من المحاصصة.

وما اننا مقبلون على الانتخابات البرلمانية في العاشر من اكتوبر 2021، فهل تتمكن هذه الانتخابات التي لم تتوفر لها الشروط السليمة التي طالب بتوفيرها الحزب الشيوعي العراقي، لتنتج بالتالي حكومات كفاءات واختيار العناصر الوطنية النزينة والمؤهلة لتأخذ مواقعها في الحكومة الجديدة بعد الانتخابات والتخلص من نهج المحاصصة الطائفية. غير انه لم تتوفر الشروط السليمة والبيئة الصالحة للانتخابات كما ارادها الحزب الشيوعي العراقي والقوى المدنية الديمقراطية، لذلك فمن المستبعد ان تتشكل حكومة بعيدة عن المحاصصة حيث ستنتج الانتخابات القادمة نفس الوجوه الفاسدة التي دمرت العراق.

منذ التغيير في 2003 وحتى اليوم ما الذي فعلته حكومات المحاصصة المتعاقبة للعراق وشعبه!!!!

- فهل تمكنت من الخلاص من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب المعتمد كليا على تصدير النفط الخام دون تصنيعه؟ وهل عملت على تنويع القاعدة الانتاجية للعراق؟

- وهل تمكنت من معالجة مشكلة البطالة المستفحلة ام انها ساهمت بزياتها؟

- وهل عالجت الفقر والفقر المدقع الذي ازدادت نسبته بزيادة سكان العراق؟ ام انها زادت من عدد الفقراء في العراق؟

- وهل تمكنت من حل ازمة السكن المستفحلة؟

- وهل كافتحت حكومات المحاصصة الفساد المتفشى في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية؟ او انها زادتته تعمقا ليحتل العراق في عهدهم المراتب الاولى في العالم في الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية!!!

انتخابات لتدوير سلطة المحاصصة والفساد

لا من أجل التغيير لذي يلبي إرادة الشعب



محمد الكحط

لا نحلم بانتخابات نزيهة 100%، ولكن ما نطمح له حصول تغيير في ميزان القوى ولو بسيطاً لصالح قوى التغيير، لكن لو نظرنا نظرة بسيطة للخارطة السياسية للانتخابات الحالية لوقفنا على نتيجة مخرجات يتعذر فيها ذلك، فماذا تغير حتى الآن لنضع أمامنا أملاً بالتغيير، فالشعب لازال يعاني الويلات، واذا كان هنالك عدة ملايين هاجروا ولا يفكرون بالعودة حتى الآن، فهناك ملايين مثلهم يفكرون بالهجرة، وفضلوا الموت بالبحار أو على حدود الدول الأوروبية عن البقاء في ظل ظروف كظروف العراق الحالية، حيث لا كهرباء ولا خدمات صحية جيدة، ولا تعليماً صحيحاً، ولا فرص عمل مناسبة، ولا أمناً مستتباً، ولا أفقاً بحل يلوح في الطريق، من جانب آخر تشتت الصراعات بين نفس القوى المنتفذة التي هي سبب كل ذلك للاستمرار بالحكم من جديد، بل والأخبار المتواصلة عن التزوير وشراء البطاقات والمراكز الانتخابيةو...و، ومراجعة بسيطة تؤكد ان الحال سيبقى كما هو ولا فرصة للتغيير الحقيقي، ولنشاهد معاً:

ضحايا، ناهيك عن الهجمات المتتالية على مطاري بغداد وأربيل، وأماكن أخرى يعتقد بأنها تابعة للتحالف الدولي أو توجد فيها قوات للتحالف الدولي، وسقطت صواريخ على مناطق سكنية عديدة منها قرب ودخل المنطقة الخضراء المحصنة.

- المنازبات والتصريحات المتناقضة للمسؤولين وممثلي القوى السياسية، وبضمنها تهديدات مبطنة، لا زالت تملأ الفضائيات.

ولنترك كل هذا ولنتساءل:

- أين هم قتلة المتظاهرين المطالبين بالتغيير، وحقوق الشعب العراقي، هل تم تقديمهم للعدالة...؟؟؟
- أين ملفات الفساد والروؤوس الكبيرة التي تقف وراءها، هل تم محاكمتهم...؟؟
- أين المليارات المهربة ومعلومات مؤكدة هل جرى متابعتها بشكل صادق وأمين...؟؟
- أين التحقيقات باستيلاء داعش على المحافظات العراقية وهل تم محاكمة المسؤولين الرئيسيين عن ذلك...؟؟
- أين التحقيقات في مسيبي جريمة سبايكرو....؟؟
- أين التحقيقات في مسيبي جريمة سنجار وقتل الأيزيديين وسيب نسايمهم...؟؟
هذه الأمور وغيرها، تجعل من ظروف إجراء انتخابات على أسس عادلة غير ممكن، ولا تؤدي مخرجاتها الى إمكانية التغيير، ولا تليي إرادة الشعب أبداً.

مما يعيق الخروج بنتائج صحيحة عن الانتخابات. - كما ان هنالك الملايين من المواطنين الذين لهم الحق في التصويت لم يجددوا بيانات معلوماتهم، وملايين غيرهم لم يستلموا البطاقة البايومترية حتى اليوم، وهذا يعني مقاطعتهم لها مسبقاً.

- وفي حالة عزوف الجماهير عن المشاركة، وبقيت الساحة لهذه القوى المنتفذة، وكانت نسبة المشاركة أقل من 30%، فهل هنالك قانون يلغي شرعية الانتخابات، الجواب كلا، وهذه ثغرة قانونية، لم يتم دراستها حتى الآن، وتبقى القرارات بيد القوى المنتفذة التي مرت نتائج انتخابات 2018 المزورة، والتي لم يشترك فيها إلا أقل من 20% بالإضافة الى التزوير المعترف به، وخشية من فراغ دستوري لا يصب لمصلحتهم تم التغاضي والتلاعب بمصير إرادة الشعب.

- السلاح المنفلت وكواتم الصوت لا زالت ترعب المواطنين في كل مكان، وهذا السلاح المنفلت تم تهديد رئيس الوزراء به عدة مرات، وهنالك مدن لا زالت الميليشيات تتحكم بها، ولا توجد سلطة حقيقية للدولة فيها، فكيف ستكون نتائج هذه الانتخابات في هذه الأماكن...؟؟؟
- الوضع الأمني غير المستتب، فلا زالت داعش تقوم بالهجمات ويتم الخرق الأمني كل يوم، ووصلت حتى داخل بغداد وضواحيها، مما يعني ان الخروقات الأمنية لا زالت، وان قواتنا المسلحة بأنواعها غير قادرة على حفظ الأمن، بل وحتى هي تعرضت للهجمات وقدمت

حتى المنتفذين أنفسهم، إلا من قام منهم بشراء ذمم أفراد هذه الدائرة أو تلك، ناهيك عن التزوير المتوقع. - أما صعوبة الوضع الأمني وعدم تواجد المرشحين من قادة انتفاضة تشرين، لأنهم مهددون، ولا زال السلاح المنفلت وكاتم الصوت يدور في شوارع وأزقة العراق. - لو تركنا القانون وعيوبه التي ستظهر، ولا أدري كيف تم إقراره، ونأتي الى قانون الأحزاب، فهل تم تطبيقه، وهل منعت الأحزاب التي لها ميليشيات وتشكيلات عسكرية من الدخول في المعترك الانتخابي، وهل جرى منع الأحزاب ذات الطبيعة الطائفية والعرقية، والتي لا تنحو منحى وطني من الدخول في الانتخابات، هل جرى تقديم برامج انتخابية لهذه الأحزاب، هل جرى تحديد حجم الأموال التي تصرف للدعاية لكل حزب، هل جرى كشف مالية هذه الأحزاب، وذمتها المالية؟

وهذه ثغرة كبيرة في الانتخابات

- أما مفوضية الانتخابات غير المستقلة، والتي جرى تشكيلها ضمن سياسة المحاصصة السياسية، فلا زال اللغظ والأخطاء الفنية تتوالى سواء من أجهزتها التي ثبت عملياً عدم دقتها وبإمكانية بل وسهولة خرقها والتلاعب بمخرجاتها، ناهيك عن عدم حيادية المشرفين على المفوضية بالأساس، كونهم يمثلون الجهات التي آتت بهم. - علماً أننا لم نجر الإحصاء السكاني حتى الآن كي نعرف الوضع الحقيقي للسكان في كل منطقة بشكله الصحيح،

يقولون نحن رقم واحد، وممثل تحالف الفتح يقول، ان رئيس الوزراء المقبل هو رئيس تحالف الفتح بلا منازع، و ممثلو التيار الصدري يؤكدون انهم حسبوها بالقلم والورقة وحصتهم ستكون 100 مقعد، وصرحوا سابقاً بأنه اذا لم يحصلوا على رئاسة الوزراء هذا يعني ان الانتخابات مزورة، وهنالك تصريحات مشابهة لممثلي الحكمة والنصر، ناهيك عن التصريحات الأخرى وصراعات القوى السياسية في كردستان والقوى الأخرى في الموصل وتكريت والأنبار وديالى، والمحافظات الجنوبية...الخ. - من جهة أخرى فإن قانون الانتخابات الفاشل والذي سطره عيوبه في التطبيق، فهو لا يصلح لانتخاب ممثلين لبرلمان دولة، بل هو مناسب لانتخابات مجالس محافظات أو أقضية أو مدن، فالأصوات ستوزع والفائز في الدائرة المعنية لا يحصل على أكثر من 10% من الأصوات، أي أنه سوف لن يمثل الـ 90% المتبقية من دائرته، نفسها، وهؤلاء الذين سيفوزون هم من أبناء العشائر، ومن أصحاب النفوذ، وليس أصحاب مشروع التغيير الذين لا يملكون المال ولا الجاه والوسائل الداعمة.

- كذلك وبقرار فوقي ومخالف للدستور جرى منع تصويت العراقيين في الخارج وهم بالملايين، كونهم من المعارضين لهذه القوى المنتفذة، ومن المؤكد بأن أكثرهم سيصوت للقوى المدنية والديمقراطية والتشريعية. هل جرى تحديد حجم الدعاية لكل مرشح، أم تركت الأمور سائبة، كل حسب ما يملك من ثروة لشراء ذمم المواطنين، فهذا القانون فاشل ولا يؤدي الى مخرجات ترضي

- وأنت تسير في شوارع بغداد، تشاهد أكبر الاعلانات حجماً وعملاً أهم العمارات والمولات خصوصاً في المنصور، هي لمتهم بالإرهاب، وهذه صورة فاضحة للمال السياسي الفاسد.

وفي لقاء مع جباهير إحدى الدوائر الانتخابية يقوم المرشح (س) بالتعهد وبشكل علني برفع كل أسماء المشتبه بهم كزهايين من الكمبيوترات المركزية للدولة، ومنح الرواتب والتعويضات والتعيينات و...الخ. وتكرر التعهدات غير المنطقية بعدة أشكال من قبل معظم المرشحين ومن نفس القوى المنتفذة، والطامة الكبرى هنالك من يروج لهؤلاء من الإعلاميين والفضائيين التي تجري اللقاءات مع نواب سابقين هم كانوا وما زالوا رموزاً للفساد الفاضح، وهذا دلالة واضحة وفاضحة على الفساد والرشوة وعدم النزاهة وما يلعبه المال السياسي الفاسد، فكيف لقضائية رصينة تجري لقاءات مع مرشحين هم كانوا بالأمس نوابا طردوا بسبب فضائح فساد معروفة ومكتشفة.

هذه النماذج وغيرها الكثير عن الفساد وما يلعبه المال السياسي في هذه الانتخابات

- من جهة أخرى تدعي الجهات السياسية المنتفذة التي قادت البلاد طيلة الثماني عشرة سنة الماضية، وأوصلنها الى الحطيط، بأنها ستفوز من جديد، رغماً أنهم اعترفوا مرارا بفشلهم في إدارة الدولة، فقائمة دولة الاا قانون

فلاسفة ومفكرون

اعداد: د. صالح ياسر



روبرت أوين

« 1771 – 1858 »

اشتراكي طوباوي كبير، برز، في البداية كمصلح، ومحسن برجوازي، ولكنه اقتنع في ما بعد (منذ عام 1820 تقريبا) بضرورة اعادة بناء المجتمع، جذرياً، على اسس العمل التعاوني، والملكية الاجتماعية. وانتقد أوين الرأسمالية مصورا ايها كنظام اجتماعي لا عقلائي. واعتبر الملكية الخاصة، والدين، والشكل البرجوازي للأسرة، مصادر الفقر الأساسية.

وعارض أوين النظام الراسمالي بالمجتمع "العقلاني" الذي تصوره على شكل اتحاد حر يضم مشاعيات اشتراكية صغيرة ذات حكم ذاتي. وحاول أوين ان يجسد أفكاره واقعيًا، فنظم، في الولايات المتحدة الامريكية، مستعمرات تجريبية قائمة على أسس الملكية التعاونية. وعندما اصابه الفشل هناك، دعا الى تنظيم أسواق مقايضة يجري فيها تبادل السلع بين المنتجين بدون نقود، وبموجب وصولات خاصة (نقود عمالية) (يشار فيها الى زمن العمل (بالساعات) المبذول في انتاج المنتج، غير ان التعبير عن قيمة السلع بالساعات العمالية أمر غير ممكن في ظروف الانتاج السلعي.

واقترح أوين اقامة مؤسسات انتاجية على اسس تعاونية كخطوة للانتقال الى الاشتراكية. ان جميع مشاريع المجتمع الاشتراكي المقبل، وتجارب تحقيقها في الحياة، التي اجراها أوين كانت تستند، حسب لينين، الى أحلام طوباوية عن "التحويل السلمي للمجتمع المعاصر الى الاشتراكية من غير اعتبار للمسألة الاساسية، مسألة الصراع الطبقي". ولهذا، وعلى الرغم من حيوية أوين الهائلة، ومواجهه التنظيمية، فقد انتهت جميع محاولاته الى الفشل. لقد كان أوين عدوا للصراع الطبقي، ولحركة الثورية، وعلق كل آماله على نشر الثقافة والاجراءات التربوية. ومقابل ذلك لعب أوين دورا كبيرا في تطبيق التدابير الاولى من تشريع المعامل في انكلترا، وأثر في تطور الحركة النقابية فيها.

سقوط الإسلاميين من الشعبوية الدينية إلى منطق الدولة المعاصرة

أمين الزاوي

لماذا يخفق الإسلاميون دائماً في إدارة شؤون الدولة كلما وصلوا إلى السلطة؟ وما السبب وراء نجاح بعضهم في الانتخابات الشعبية؟

نجاح التيار الإسلامي "الإخواني" في الانتخابات الشعبية يعود بالأساس إلى الجهل والأمية الثقافية والسياسية التي تغرق فيها المجتمعات العربية والمغاربية، فرأسماهم في النجاح يقوم على هذا الجهل الذي يصرون على تمييزه أكثر فأكثر بالاعتماد على تعميم خطاب يصورهم وكأنهم هم من يملك "مفاتيح" الجنة، وبأن وصولهم إلى كرسي السلطة سيسمح لهم بفتح هذه الجنة للجميع، على الأقل لمن يساندون مشروعهم السياسي.

خطاب "الغواية" من جهة، و"الوعد" من جهة ثانية، هو خطاب توريطي ليس فقط للقاعدة الشعبية للإسلاميين، ولكن أيضاً لقاداتهم، وما عرفته التجربة السياسية في مصر وتونس وليبيا والمغرب لدليل على ذلك.

يستفيق المواطن البسيط على فرحة وصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق الانتخابات التي تتميز عادة بالعنف أو بالتزوير، معتقداً أن كل شيء سيتغير وستدق السعادة بابه فوراً وستغدق عليه الخبر



أمين الزاوي

الأبيض والحليب الأبيض والنقل الهنيء والمدرسة العارفة والفلاحة السخية والاقتصاد المتفوق والصحة العامرة و... لكن هذا الحلم سرعان ما يصطدم بالواقع الأكثر تعقيداً الذي يمتحن الخطاب الشعبوي الديني في البومي ليكتشف كذبه وفساده.

في مسيرتهم نحو اكتساب السلطة، يختلط المشروع السياسي الاجتماعي الشعبوي الديني الذي يقترحه هؤلاء الإسلاميون والمليء بـ"الأوهام" و"الأحلام" العسلية، بما ترتب عليه المسلم البسيط أو المؤمن الساذج من صور للجنة قذمتها له الثقافة الشعبية من أشعار وقصص وبعض التفاسير الغرائبية المثيرة، بهذا، فهو يعتقد، هذا المسلم البسيط، بأن هؤلاء الذين وصلوا إلى سدة الحكم متكتين على خطاب سياسي شعبوي ديني، قادرون على "إنزال" "الجنة" إلى الأرض قبل الصعود إليها يوم الحساب! لذا، تتحمس العامة الغارقة في الأمية السياسية والدينية والثقافية التي أصيبت بخيبة كبيرة من طرق تسيير الشأن العام في دول قاداتها أنظمة فاسدة سواء باسم القومية أو الاشتراكية أو الوطنية، مدنية كانت أو عسكرية، تتحمس إلى مثل هذا الحلم قبل أن تكتشف بأنه مجرد كابوس آخر.

كل الأحزاب السياسية الإسلامية في العالم العربي وفي البلدان المغاربية التي وصلت إلى السلطة محمولة على شعارات شعبية دينية، والتي تدعي بأنها ستقيم الجنة فوق الأرض وفي الشوارع، كانت تزواج دائماً بين "الترغيب" و"الترهيب"، فهي تعد مناصريها بـ"العسل" وتتوعد خصومها بالطرد أو القتل أو السجن.

أول ما مُتَّحَن به هذه الأحزاب الدينية الإسلامية التي وصلت إلى السلطة هو خطابها عن "فلسطين"، التي تحولت في أدبياتها من قضية عادلة مرتبطة بنصفية الاستعمار وحل الدولتين إلى قضية دينية محضة للتجييش المرادف لفكرة الفتوحات الإسلامية، لذا يصطدم الإسلاميون بمسألة في غاية التعقيد، فلا هم قادرون على الحرب ولا هم قادرون على السلام، لأن للحرب شروطها وللسلام شروطه أيضاً، لذلك تبدأ القاعدة الشعبية باليقظة السياسية والانفصال شيئاً فشيئاً والابتعاد عن هذه الأحزاب الإسلامية أمام عجز هذه الأخيرة عن تحقيق الوعد بـ"تحرير" فلسطين، لا بالسلام ولا بالحرب، وهو الموضوع الذي لطالما شُغِلَت العامة به نظراً إلى ارتباط العاطفة السياسية العربية والمغاربية بفلسطين.

يذكر الجميع خطاب الرئيس "الإخواني" محمد مرسي بمجرد اعتلائه كرسي الرئاسة وهو يخاطب الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، ذلك الخطاب المليء بعبارات "الود" والغزل وهو الذي كان قبل فترة لا يتوقف عن الوعيد والتهديد بالحرب لتحرير "القدس" و"الأقصى" وكامل فلسطين "غير منقوصة"، والحال نفسها تنطبق على حكومة "الإخوان المسلمين" في المغرب، حزب العدل والتنمية، التي حصدت غالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية قبل الأخيرة أي عام 2016،

لنقرأ ماركس وانجلز معا

الأيدولوجيا الألمانية

قرأناه حتى هذه النقطة، يجب أن يكون واضحاً بما فيه الكفاية أن ماركس وإنجلز يقولان إن قدرتنا على التفكير والتحدث هي نتاج اعتمادنا على أشخاص آخرين لإنتاج الغذاء، المأوى، الملابس، التكاثر.

لنأخذ مثلاً شخصية مثل مارك زوكربيرغ، مؤسس موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) هل كان بإمكانه القيام بذلك لوحده، بشكل عصامي؟ لا طبعاً، لأنه كان يعتمد على دراسات سبقت فكرته، وعلى أشخاص وفروا له المعدات والغذاء والكراخ الذي عمل فيه وملابسه، لهذا قال له الرئيس الأمريكي أوباما ذات مرة «أنت لم تبني ذلك لوحده». هذه هي الحياة، اجتماعية.

عليّ ان أضيف هنا، اعتقادي بأن ماركس وإنجلز كانا، حتى ذلك الوقت، ميلان إلى توقع نشوء بعض الأفكار، بشكل أو بآخر، من ظروف اجتماعية معينة. لنتذكر ما كتبه ماركس قبل بضع سنوات في كتابه (العائلة المقدسة): «لا يهم ان نعرف الهدف الذي يتصوره مؤقّتاً هذا البروليتاري أو ذاك، أو حتى البروليتاري بأكملها. بل المهم معرفة ما هي البروليتاريا، وما الذي ستكون مضطرة تاريخياً ان تفعله طبقاً لهذا الكيان... ليست هناك حاجة لتوضيح أن قسماً كبيراً من البروليتاري الفرنسية والإنجليزية يدرك بالفعل مهمته التاريخية ويعمل باستمرار على تطوير هذا الوعي إلى أعلى درجة من الوضوح».

وحتى بعد (أطروحات عن فيورباخ)، حيث أجاب ماركس على مسألة «من سيعلم المعلم؟» من خلال طرح عملية الممارسة الثورية أو البراكسيس، كان لا يزال يميل إلى توقع أن أفكار وممارسات الطبقة العاملة ستهدف بالضرورة إلى القضاء على الرأسمالية. هل هذا صحيح؟ وإذا كان هذا صحيحاً، فهل هناك حواجز محتملة؟



من مظاهر الاستقلال الذاتي. فهي لا تملك تاريخاً، وليس لها تطور: فالناس الذين يطورون إنتاجهم المادي، ومعاشرتهم المادية يغيرون كذلك مع واقعهم هذا تفكيرهم ومنتوجات تفكيرهم. ليس الوعي هو الذي يحدد الحياة، بل الحياة هي التي تحدد الوعي»

هل نفهم من هذا ان ماركس وإنجلز حتميّا اقتصاديان، وإنهما يكرران قوة الفكر البشري، خصوصاً وإنهما يكتبان هنا بالأسود والأبيض: «الحياة تحدد الوعي؟» الجواب كلا طبعاً، ربما بالغاً بقولهما إن الأفكار «لا تملك تاريخاً، وليس لها تطور»، لكن إذا وضعنا هذا في سياق كل شيء

«يمكن تمييز الناس عن الحيوانات من حيث الوعي، من حيث الدين أو أي شيء آخر تحبه. وهم أنفسهم يبدأون في تمييز أنفسهم عن الحيوانات بمجرد أن يبدأوا في إنتاج وسائل عيشهم، وهي خطوة مشروطة بتنظيمهم البدني. ومن خلال إنتاج وسائل عيشهم، فإن الناس ينتجون حياتهم المادية بشكل غير مباشر».

لكن صرحاء مع أنفسنا، ما الذي فعله كبشر قبل كل شيء؟ نحن ننتج و/ أو نستهلك. بعضنا يتدمر لأننا ننتج، في الغالب، أشياء غير مرغوب فيها، وبعضنا الآخر يستمتع بعجائب المجتمع الاستهلاكي، لكن في كلتا الحالتين، تبقى وجهة نظر ماركس وإنجلز صحيحة ولا يمكن تجاهلها.

بعد ذلك، يختصر ماركس وإنجلز آلاف السنين من التاريخ في ثلاث صفحات ضمن مراجعة سريعة لما يسمونه أشكال الملكية: القليلة، القديمة، الإقطاعية. حيث تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بعلاقات ملكية محددة تعكس، بدورها، التقسيم المتزايد التعقيد للعمل داخل كل مجتمع. وكلا هذين العاملين، علاقات الملكية المحددة وتقسيم العمل، مرتبطان بتطور ما يسمونه «القوى المنتجة».

ثم ينتقلان من القول العام بأن الناس «ينتجون وسائل عيشهم» إلى معاناة تنوع المجتمعات البشرية. يمثل هذا الانتقال اتجاهاً جديداً في دراسة التاريخ، وإن كان بشكله الأولي الفظ، وأعني دراسة التغيرات والصراعات والتحويلات بدلاً من الأفكار الخالدة من ناحية، والدراسات التطبيقية البسيطة للاقتصاد والتاريخ من ناحية أخرى. يسمي ماركس وإنجلز هذا بـ «التاريخ المادي» ويلخصان هذه الرؤية على النحو التالي:

«إننا ننطلق، لا مما يقوله الناس ويتخيلونه ويتصورونه، وإنما ننطلق كذلك، لا من الناس الموجودين في الكلام

ثامر الصفار

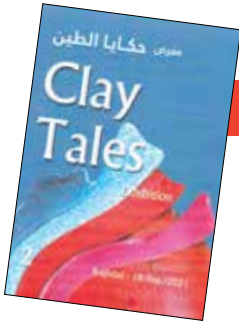
كتب ماركس وإنجلز كتاب) الأيديولوجيا الألمانية (في عامي 1845 و1846، لكنه

ظل على شكل مخطوطة حتى عام 1932 حين تم نشره باللغة الألمانية، ولم يترجم إلى الإنجليزية حتى عام 1961، وإلى الفرنسية عام 1968، ثم ظهرت الترجمة العربية لأول مرة عام 1972 بترجمة الدكتور فؤاد أيوب.

يضم المؤلف مجلدين ضخمين (حوالي 1000 صفحة) يتناول الأول نقد الفلسفة الألمانية بعد الهيغلية، وبحث ثانيهما في نقد الاشتراكية الألمانية التي شاعت آنذاك، واكتسبت نفوذاً داخل بعض الفئات العمالية فضلاً عن بعض المثقفين الألمان، وأطلق عليها أصحابها تسمية «الاشتراكية الحقيقية». وقد وصف ماركس وإنجلز عملهما هذا بأنه عمل حاسم يهدف إلى توضيح الأمر لأنفسنا، وما إن تحقق ذلك حتى «تخلينا عن المخطوطة، وعن طيب خاطر، لنقد الفئران القارص».

الحياة تحدد الوعي

يبدأ ماركس وإنجلز ببيان عام حول ما يعتقدان أنه يفصل البشرية عن بقية مملكة الحيوان:



كاتالوغ

حكايا الطين

.. معرض خرف أقامته جمعية الفنانين التشكيليين العراقيين وافتتحته أمس الاول السبت في قاعة مقرها بالمنصور في بغداد.

ضم المعرض عشرات الاعمال الفنية من ابداع 42 خرافا من اعضاء الجمعية ومن عدة اجيال، وحمل "كاتالوغ" اصدرته الجمعية ووزعته في قاعة العرض، صورا بالالوان للكثير من تلك الاعمال.

وطن حر وشعب سعيد

طائرُ نونٍ للشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

تابعوا

اخبار الحزب الشيوعي العراقي

@iraqicp

المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

السبت من كل اسبوع

التاسعة مساءً بتوقيت بغداد

يحدث في العراق

سلسلة لقاءات مباشرة بنظمها

المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

LIVE @iraqicp

بحضور الرفيق بسام محيي

شيوعيو كربلاء بصوت واحد: "كلنا مقاطعون"



كربلاء - غانم الجاسور

عقدت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كربلاء، عصر أول أمس السبت، ندوة جماهيرية للإعلان عن موقف الحزب من الانتخابات المقبلة، وقراره القاضي بمقاطعتها.

الندوة التي التأمّت على حديقة مقر اللجنة المحلية وسط كربلاء، حضرها عضو المكتب السياسي للحزب الرفيق بسام محيي، إلى جانب جمع من الرفيقات والرفاق والمواطنين الآخرين.

وقد أدار الندوة الرفيق فاضل مناتي. وبعد الاستماع للشيد الوطني، والوقوف دقيقة صمت إكراما لشهداء الوطن والحركة الوطنية وانتفاضة تشرين، ألقى سكرتير اللجنة المحلية الرفيق سلام القريني، كلمة استهلها بالقول: "كلنا مقاطعون"، مضيفا أن الأهداف السياسية المباشرة للمقاطعة، تتركز في الدفع نحو تنفيذ إجراءات ملموسة شاملة لمعالجة المشكلات التي سببها الحزب على العملية الانتخابية، وحدد

تأثيراتها السلبية الخطيرة على الناخبين. وتابع قائلا: "نحن عازمون على العمل بمختلف الوسائل السلمية، لتعبئة كل القوى الديمقراطية والسياسية الراضية لنهج المحاصصة الطائفية، من أجل الوقوف ضد الفساد وضد التلاعب بمقدرات الشعب. فضلا عن تعبئة قوى الحراك الاجتماعي لمساندة القوى الوطنية في عملية إنقاذ البلاد من الأزمات الخانقة، وضد كل ما يعرقل سير النهج الديمقراطي، ويعيق إقامة الدولة المدنية الديمقراطية".

وتحدثت سكرتيرة رابطة المرأة العراقية في كربلاء، كوثر كاظم، فذكرت أن "الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل هي منظومة متكاملة .. ورافعة مهمة لبناء الدولة المتقدمة الحديثة". مضيفة أن قرار المقاطعة "يجعل الكتل السياسية كلها في موقع المسؤولية بعد انهيار النظام المنخور جراء الفساد الممنهج".

بعدها ألقى علاء مشتاق كلمة اتحاد الطلبة، وقدم علي سلام كلمة ثوار

الكوت تشهد بطولة بلعبة الشطرنج



دون دعم وزارة الشباب والرياضة. مناشدا الجهات المعنية دعم النشاطات الرياضية بما يساهم في تشجيع الشباب الرياضيين، وتطوير مهاراتهم وإمكاناتهم.

وعلى هامش البطولة، التقت "طريق الشعب" المدرب الدولي نوري الزهيري، الذي ذكر أن الاتحاد يجري بطولات بلعبة الشطرنج سنويا، على نفقته الخاصة، ومن

الكوت - شاكر القريشي

نظم اتحاد واسط للشطرنج، السبت الماضي، بطولة شطرنجية باسم الرائد الرياضي الفقيه جبار رشيد الإمارة، شاركت فيها مجموعة من اللاعبين الشباب والكبار. أشرف على البطولة التي نظمت على قاعة ذوي الاحتياجات الخاصة في الكوت، رئيس الاتحاد تحسين جبار العتاي ومدرب الشطرنج الدولي نوري نجم الزهيري. وأجريت البطولة على النظام السويسري، بواقع 7 جولات، وقد أسفرت عن فوز ستة لاعبين، وهم علي التوالي: حارث سام، علي باسم، علي محمد، أحمد عبد الخالق، حسين عدي وحسين ماهر ناظم.

سوق فني خيري في العمارة

العمارة - وكالات

أقام عدد من الفنانين التشكيليين والهواة في محافظة ميسان، أخيرا، سوقا فنيا خيريا على "الرصيف المعرفي" وسط مدينة العمارة، وذلك بهدف دعم الفقراء والأيتام.

وقال منظم السوق، جعفر عبد المحسن، أن عشرين فنانا تشكيليا إضافة إلى عدد من الداعمين، شاركوا في تنظيم السوق، مبينا في حديث صحفي، أن هذه الفعالية تهدف إلى دعم الشرائح الفقيرة والأيتام، فضلا عن إعادة تنشيط الحركة الفنية في "الرصيف المعرفي"، بعد أن ضعفت خلال السنتين الأخيرتين.

ويعد "الرصيف المعرفي" الذي تأسس قبل نحو 7 سنوات على ضفاف دجلة وسط مدينة العمارة، مكانا للجمعيات والنشاطات الثقافية والفنية، على غرار شارع المتنبي في بغداد. وكان يشهد كل يوم جمعة، معارض للكتاب وفعاليات متنوعة، إلا أن كل ذلك انقطع بعد تفشي وباء كورونا وما تبعه من تداعيات صحية واقتصادية.

في ستوكهولم

نوري عواد يقيم معرضه التشكيلي الشخصي السادس



نوري عواد مع بعض أعماله

ستوكهولم - عاكف سرحان

افتتح الفنان التشكيلي العراقي نوري عواد حاتم، الجمعة الماضية في العاصمة السويدية ستوكهولم، معرضه الشخصي السادس، بحضور جمهور من المهتمين في الشأن الفني. المعرض الذي استمر يومين، والذي احتضنته قاعة "جمعية زيوه المندائية" في منطقة سودرتاليا جنوبي العاصمة، قص شريط افتتاحه الكنزفرا سلام غياض، مشيدا بجهود الفنان حاتم في إنجاز الأعمال الفنية المعبرة. وضم المعرض 34 لوحة جسدت موضوعات مختلفة. وقد أنجزها الفنان بأسلوب الانطباعية والتكبيرية الفئتين. وعلى هامش المعرض، قدمت منظمة الحزب الشيوعي العراقي في ستوكهولم، باقة ورد إلى الفنان نوري عواد، ترميما لجهوده الفنية المتواصلة، وإنجازاته في فضاء الفن التشكيلي.

"متحف القشلة" شاهد على 120 عاما من تراث بغداد

بغداد - وكالات

تصطف في "متحف القشلة" الكائن في شارع المتنبي وسط بغداد، قطع تراثية وفلكلورية في نسق يجذب الزائرين. فبين سماور بغدادية ولوحات محفورة على الخشب، وقطع متنوعة أخرى، يستطيع الزائر أن يتأمل 120 عاما من تراث بغداد. يفتح المتحف أبوابه صباح كل يوم جمعة، لتطلع الأجيال الجديدة على تراث بغداد وسكانها الأصلاء ومقتنيات تعكس واقعها السياسي منذ العهد الملكي، مروراً بقيام الجمهورية العراقية، وصولاً إلى الوقت الراهن. مدير المتحف ومؤسسه، هاشم محمد طراد، يقول في حديث صحفي، أن "عملي في شارع المتنبي كان محاطاً بالآثار والتراث، وهو الذي حثني على تأسيس هذا المتحف"، مضيفاً أنه استحصل مقتنيات المتحف من نحو 40 معرضاً ومتحفاً متجولاً أقيمت في مناطق عدة من بغداد. ولفت طراد، إلى أن "معظم المقتنيات التي يحتضنها المتحف، أصلية، والبعض منها نسخ لا تقل وفاء للتاريخ عن الأصلية". من جهته، يرى مدير إعلام المتحف، ستار الجودة، أن "متحف القشلة يقدم فرصة منهجية للتعريف بتراثنا عالمياً"، موضحاً أنه "تم تخصيص يوم الجمعة لعامة الرواد، وبقية أيام الأسبوع للسفرات المدرسية والباحثين الأكاديميين".

ليس مجرد كلام

عن أيّ ديمقراطية نتحدّث..؟!

عبد السادة البصري

الديمقراطية، أو حكم الشعب ، كم ابتليت بنا نحن البشر ؟! وكم علّقنا عليها أخطاءنا وفسادنا وجرائمنا بحجج واهية جداً ؟! وكم تحدّثنا عنها وعن العمل بمضمونها منذ أن ظهرت للعيان ككلمة تعبر عن حكم الشعب لنفسه ، لكن أحاديثنا كانت لذّر الرماد في العيون ؟!

قبل أيام احتفل العالم أجمع باليوم العالمي للديمقراطية الذي أقرّته الأمم المتحدة عام 2007 ، لكن هناك تساؤلا عند الجميع : هل هناك ديمقراطية حقاً ؟! والجواب : كلا ..

الكّل يتحدّث بها لكن بلا تفعيل حقيقي لها ، قشور ومظاهر خداعة وشعارات معسولة وأحاديث سمجة لن ترقى إلى مستوى الفعل الحقيقي!! في بلدان العالم أجمع وفي بلدنا بالذات صرنا نعلكها كاللّبان لكننا لا نعمل بمضمونها أبدا ! اين هي الديمقراطية الحقيقية، والقوانين التي تخدم الشعب بشكل خاص معطلة ؟!

أينها والشكوك في نزاهة كل انتخابات مستمرة ؟! بل أينها والحقد والكراهية والعنصرية والطائفية والمحاصصة في كل مكان ومفصل من مفاصل البلاد ؟!

أين الديمقراطية والتسامح غائب، فيما تجري إثارة للفتن ونبش للرماد وبث لروح العداء والتفرقة بين الناس ؟!

أينها ولا حرّية للرأي حقيقية ومعتمدة ؟! أينها والانفلات في كل شيء وتحديدأ في السلاح ، حتى صار الواحد متآ يخشى قول كلمة أو نظرة أو حتى إسداء نصيحة لجاره بتصحيح خطأ ما ؟!

أينها ونحن لا نستطيع إبعاد الأذى حتى عن أنفسنا ؟! أينها والمحاصصة لعبت وما تزال تلعب في البلاد ميمنا وشمالا؟!

كل هذه التساؤلات وغيرها الكثير، تبادرت إلى ذهني حينما سمعت أن هناك يوماً عالمياً للديمقراطية !!

الديمقراطية الحقيقية يا سادة يا كرام أن يعيش المرء في بلد خالٍ من الخوف والقلق والجوع والمرض والفساد وووو، وغيرها !!

الديمقراطية أن يكون المسؤول ابن الشعب حقاً يتوجّع لوجعه ويفرح لفرحه ، لا أن يكون ابن حزبه وفنته وطائفته ومصالحه الخاصة جداً !!

الديمقراطية أن لا تكون شعاراتنا أيام التثقيف الانتخابي سنبرني ، وسنعمّر ، وسنعمل ، وسنجدل ، وسنعطي ، وسنرسم ، وسنكتب ، وسنفتح ، وسـ ، وسـ وقاموس كبير من السوفات والسينات ، نسهه

حال عبورنا عتبة باب البرلمان ونرمي كل ما قلناه وراء ظهورنا بانتظار دورة جديدة، لنعيد الكرة ونعيّد الناس بالكثير لكن بلا أدنى وفاء بالوعود!!

وإذا كنّا على هذه الشاكلة في كل دورة انتخابية، فعن أيّ ديمقراطية نتحدّث يا ترى ؟!؟!